بحث وتوثيق حالة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا NEXUS

مارس 2022

ICVA
A GLOBAL NGO NETWORK
FOR PRINCIPLED AND EFFECTIVE
HUMANITARIAN ACTION

حول إكفا

تأسس المجلس الدولي للوكالات التطوعية (إكفا) في عام 1962 ويُعد شبكةً عالميةً تضم تحت مظلتها أكثر من 130 منظمة غير حكومية نشطة في 160 دولة حيث تعمل على جميع الأصعدة، العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية، وتتمثل رسالة إكفا في جعل العمل الإنساني أكثر فعالية وتمسكًا بالمبادئ الإنسانية من خلال العمل بصورة جماعية ومنفردة من أجل التأثير في السياسات والممارسات المتبعة، فاستنادًا إلى استراتيجيتها لـعام 2030 فإن إكفا تسعى إلى ترويج وتيسير مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنمية قطاع العمل الإنساني مع التركيز على الهجرة القسرية، وتنسيق العمل الإنساني، وتمويل العمل الإنساني، وإحداث التحولات في مجالات التغيير المواضيعية مثل العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية، والترابط، وتغير المناخ، والاستغلال والاعتداء الجنسي، وغيرها من المواضيع المهمة.

رسالة إكفا تتمثل في جعل العمل الإنساني أكثر فعاليةً وتمسكًا بالمبادئ الإنسانية من خلال العمل بصورة جماعية ومنفردة من أجل التأثير في السياسات والممارسات المتبعة.

قيم ومبادئ إكفا: يستند عملنا إلى المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية، وعدم الانحياز، والحياد والاستقلال، ومبادئ المساواة وعدم التمييز، والشراكة.

نعمل صوب نظام يُمَكِّن الأشخاص المتأثرين بالأزمات الإنسانية من الحصول العادل على المساعدات والحماية الجيدة والذي يستمد جذوره من القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

نشجع النُهُج الابتكارية لوضع وتنفيذ السياسات الإنسانية وتوفير المناصرة القائمة على الأدلة وإيجاد الحلول.

نشجع المشاركة الشاملة والعادلة للمنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق القيمة الكاملة للتنوع ولضمان مشروعية عملنا.

على الرغم من وجود مقرها في مدينة جنيف على مر التاريخ، إلا أنَّ إكفا نجحت في توسيع نطاق وجودها في عام 2013 ليشمل آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا بهدف ضمان القرب من أعضائها في المناطق بصورة أوثق، وتوسيع نطاق التمثيل ليشمل الجهات الفاعلة الإنسانية والسياسية القائمة في هذه المناطق على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وبناء روابط أقوى بين الحقائق الميدانية والسياسات العالمية.

شكر وتقدير

كَتب هذا التقريرَ السيد/ رأفت لودين من شركة لودين للخدمات الاستشارية ذ.م.م بمساعدة من السيدة إيمان إسماعيل أبو محمد (الممثل الإقليمي لإكفا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، والسيدة ستيفاني يوسف (نائب الممثل الإقليمي لإكفا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، والسيد ماركو روتيلي (الممثل الإقليمي لإكفا في أفريقيا والرئيس المشارك في الفريق العامل المعني بـمجتمع الممارسة العالمي للترابط، والسيدة ميريلا شوتيريكي (مديرة السياسات في إكفا).

يود فريق البحث أن يتقدم بالشكر لجميع من أسهم بوقته لإجراء المقابلات، وإكمال الدراسات الاستقصائية، وغيرها من أشكال الدعم لهذا المشروع، لا سيما مكاتب محافل المنظمات غير الحكومية المختلفة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة.

الاختصارات

3RF	إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار
ADB	بنك التنمية الآسيوي
AIDA	رابطة وكالات التنمية الدولية
CBPF	صندوق قطري مشترك
CCA	التحليل القُطري المُشترك
CESVI	المنظمات غير الحكومية والمؤسسة التشاركية في إيطاليا
CRP	خطة الاستجابة للأزمات
CSO	منظمات المجتمع المدني
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
DAC	لجنة المساعدة الإنمائية
DFC	مؤسسة التمويل الإنمائي
DFI	مؤسسات التمويل الإنمائي
DFID	وزارة التنمية الدولية
DSRSG	نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة
DTM	مصفوفة تتبع النزوح
ECHO	إدارة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
GoJ	الحكومة الأردنية
HC	منسق الشؤون الإنسانية
HCT	الفريق القطري المعني بالعمل الإنساني
HDP	برنامج تنمية الشؤون الإنسانية
HDPG	فريق الشركاء المعني بتنمية الشؤون الإنسانية
HNO	الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية
HPF	منتدى شركاء الشؤون الإنسانية
HRP	خطة الاستجابة الإنسانية
IASC	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات
ICCG	فريق التنسيق المشترك بين المجموعات
IDB	البنك الإسلامي للتنمية
IDP	الأشخاص النازحون داخليًا
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFI	مؤسسة مالية دولية
INGO	منظمة غير حكومية دولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
ISIS	تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)
ISO	منظمات المعايير الدولية
JCVA	تقييم مواطن الضعف المشترك والعام
JFA	اتفاقية التمويل المشترك
JRP	خطة الاستجابة المشتركة
KfW	بنك الائتمان لإعادة الإعمار (بنك التعمير الألماني)
LASER	التقدير والدراسة الاستقصائية والتقييم الخاص بلبنان
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MOE	وزارة التربية والتعليم
MoMD	وزارة الهجرة والنزوح
MoP	وزارة التخطيط
NCA	المعونة الكنسية النرويجية
NDP	خطة التنمية الوطنية
NGO	منظمة غير حكومية
NNGO	منظمة غير حكومية وطنية
NRC	المجلس النرويجي للاجئين
NTT	فريق العمل المعني بالترابط
NWG	الفريق العامل المعني بالترابط
OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
oPt	الأراضي الفلسطينية المحتلة
PM	رئيس الوزراء
PNGO	شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية
RC	منسق مقيم
RCO	مكتب المنسق المقيم
RDNA	التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت
RG4	الفريق الرابع المعني بالنتائج
RPBA	تقييم التعافي وصنع السلام
RR	ممثل مقيم
SCHF	الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود
SDG	أهداف التنمية المستدامة
SEF	الإطار الاجتماعي-الاقتصادي
SGFPN	شبكة جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية في القطاع
SIERY	تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن
SSC	لجنة الحلول الاستراتيجية
UK	المملكة المتحدة
UNCT	فريق الأمم المتحدة القُطري
UNDAF	إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
UNSDCF	إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة
UNSF	الإطار الإستراتيجي للأمم المتحدة
UNV	متطوعو الأمم المتحدة
USAID	وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
WB	مجموعة البنك الدولي
WFP	برنامج الأغذية العالمي

المحتويات

الملخص التنفيذي 5

منهجية البحث 7

المقدمة 7

منهجية البحث 9

النتائج الرئيسية 11

النتائج على الصعيد الإقليمي 11

النتائج الرئيسية المستخلصة من المقابلات 13

النتائج على مستوى الدول 15

المملكة الأردنية الهاشمية 16
الجمهورية اللبنانية 20
الأراضي الفلسطينية المحتلة 23
جمهورية العراق 27
الجمهورية العربية السورية/مركز تركيا 30
الجمهورية اليمنية 33
دولة ليبيا 35

الاستنتاج 38

طرق مقترحة للمستقبل 39

المراجع 40

الملخص التنفيذي:

يُعد الترابط الثلاثي أو الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام نقطة تقاطع بين أنشطة العمل الإنساني والتنمية والسلام في العمل الإنساني، حيث كانت بداية ظهور مفهوم التقاطع، بدلًا من العلاقة التسلسلية للمساعدة الدولية في حالات الطوارئ الإنسانية والعمل الإنمائي وصنع السلام، في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016 في إسطنبول في تركيا؛ وبحلول عام 2019 وضعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مجموعة من التوصيات التي أوضحت بقدر أكبر نطاق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، حيث كانت مُلزِمةً لجميع أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذين صوّتوا لصالحها.

يهدف هذا البحث إلى تحسين فهمنا للمرحلة الحالية لتفعيل نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في عدد من الدول المختارةٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشمل: العراق، سوريا، سوريا عبر الحدود من تركيا، الأردن، لبنان، فلسطين، اليمن، وليبيا؛ حيث يسعى البحث إلى توثيق التغيرات في السياسة العامة وتغيرات الأوضاع السائدة التي تعكس نهج الترابط، كما يسعى إلى جعل الممارسات والأمثلة الجيدة في متناول مختلف الجهات الفاعلة لمساعدتهم في وضع أدوات توجيهية واستحداث تفكير إستراتيجي حول دمج نُهُج الترابط في الإستراتيجيات والبرامج وغيرها.

تمكن البحث، باستخدام مزيجٍ من الدراسة المكتبية والدراسات الاستقصائية لاستطلاع الآراء والمقابلات مع مقدمي المعلومات، من تحديد بعض نقاط القوة الهامة والفرص والتحديات في المنطقة وفي كل دولة من الدول المستهدَفة والتي كان لبعضها تداعيات عالمية؛ حيث اتضح أنه على الرغم من أن إحراز تقدُّمٍ كبيرٍ في تنفيذ بعض عناصر نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلا أنه لم يتم الأخذ بتوصيات لجنة المساعدة الإنمائية بالكامل إلى جانب درجات متفاوتة من الإنجازات التي تحققت في دول مختلفة في المنطقة.

أشار البحث إلى أن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام قد قطع شوطًا كبيرًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتشكيل حالة تقديم المساعدة على أرض الواقع، ومع ذلك فإن المستوى التشغيلي ومدى فعالية الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام يختلفان اختلافًا كبيرًا من بلدٍ إلى آخر، فعلى الرغم من الفوارق على المستوى القُطري إلا أن الاتجاهات الإقليمية واضحة، حيث تواجه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مسائلَ تتعلق بالغموض بشأن تعريف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وعدم دمج أو إضفاء الصفة المؤسسية على الترابط، والتعاون النادر أو غير المنهجي مع الجهات الفاعلة الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية في مجاليّ العمل الإنساني والتنمية، وعدم كفاية التمويل الجيد والمرن.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أحرزت منظماتٌ في بعض الدول شيئًا من التقدم لدمج إعداد وتنفيذ برامج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في عملهم من خلال المشروعات والاتصالات واستيعاب الحوار حول السياسات، فقد أحرز الأردن –والأراضي الفلسطينية المحتلة إلى حد ما– تقدمًا في ضمان وجود الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتفعيله بشكلٍ فعّالٍ إلى حد ما، في حين أن دول أخرى مثل لبنان واليمن والعراق وسوريا والعمليات السورية عبر الحدود القائمة في تركيا قد اتخذت خطوات كبيرة –لكنها لا تزال في مراحل مبكرة– في تبني نُهُج الترابط حيث لا يزالون يواجهون مجموعةً مختلفةً من التحديات الهيكلية التي تؤثر سلبًا في قدرتهم على الوفاء بالالتزامات العالمية بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وقد خلص البحث إلى أن جميع الدول الثمانية المستهدفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتاج إلى **خطط عمل واضحة لدمج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في شبكة تقديم المساعدة في مجتمعاتهم؛ وبالإضافة إلى ذلك، يبين البحث أن هناك حاجة إلى نهج متعدد الأطراف المعنية وكذلك توضيح الأدوار الدقيقة لهذه الجهات الفاعلة المختلفة التي تحتاج إلى دمج رابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الخطط القُطرية بما في ذلك الجهات المانحة، الحكومة، المنظمات غير الحكومية الإنسانية، المنظمات غير الحكومية الإنمائية، جهات التنسيق، منظومة الأمم المتحدة، الجهات الفاعلة المحلية والوطنية وغيرها**، ففي حين أن تفعيل الترابط يجب أن يتقيد بالالتزامات الدولية إلا أنه ينبغي وضعه في سياقه الصحيح وأن يكون في مصلحة الفئة السكانية المستهدفة، فمن الضروري زيادة تعزيز المساءلة وبناء الثقة مع المجتمعات المتأثرة إلى جانب تقديم الدعم اللازم إلى الجهات الفاعلة المحلية والوطنية التي أظهرت عددًا كبيرًا من الممارسات الإيجابية حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

لضمان الامتثال لمبادئ الترابط؛ ينبغي إيلاء الأولوية للنتائج الجماعية، والنُهُج التعاونية المشتركة، والتحليل المشترك للسياق في الخطط القُطرية لضمان إحراز تقدم بشأن تفعيل الترابط. وفي حين أن معظم الجهات الفاعلة قد أقرّت بأهمية نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، فقد ذكر الكثيرُ منها الافتقار إلى الدراية العملية حول كيفية تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في منظماتها على مستوى الإستراتيجية وتنفيذ البرامج حيث تواجه تحديًا يتمثل في كيفية دمج عمل التنمية وبناء السلام في البرامج الإنسانية والعكس، حيث يتطلب الأمر توجيهًا مُصمَّمًا خصيصًا لهذا الغرض؛ بناءً على نتائج هذا البحث، تحتاج المنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية إلى مزيد من الدعم بشأن المعرفة والأدوات اللازمة لدمج عناصر العمل الإنساني والتنمية والسلام، كما ينبغي أن تنخرط في شراكات متكافئة ومستدامة أطول أجلًا.

نظرًا للإنجازات والفرص والتحديات التي تم تحديدها في هذه الدول، انتهى هذا البحث إلى النقاط المقترحة التالية للنظر فيها:

1) **تجاوز الخطب:** هناك حاجة ماسة إلى صياغة متسقة بين مختلف الجهات المانحة بشأن اتساق العمل الإنساني والتنمية والسلام، حيث إن استخدام المفاهيم والتعاريف المتسقة المتعلقة بمسائل الترابط واتساق العمل الإنساني والتنمية والسلام سيؤدي إلى التوصل لفهم مشترك وأهداف مشتركة كما سيوفر وضوحًا في أدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية ومَن يعملون على عنصر السلام.

2) **التحلي بالشمول والإنصات إلى الأشخاص المعنيين:** يتمثل أحد المداخل الرئيسية للتعاون على نطاق الترابط في وضع الشعوب في صميم خطة وإستراتيجية العمل الإنساني والتنمية والسلام، حيث سيمثل الإنصات لهم بعناية، وتخطيط تدخلات للاستجابة لاحتياجاتهم، وتقديم الدعم لهم لكي يحصلوا على حقوقهم المؤشرات الحقيقية على أننا نحرز تقدمًا بشأن نهج الترابط، إضافة إلى أن العمل مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة المحلية والاستفادة من قيادتهم والعمل صوب إقامة شراكات منصفة وهادفة سيمثل مؤشرًا حقيقيًّا آخرَ على كيفية تفعيل نهج العمل الإنساني والتنمية والسلام.

3) **التمويل النوعي والمرن متعدد السنوات:** يمثل التمويل النوعي والمرن متعدد السنوات حجر الأساس للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، حيث يُعَدّ عاملًا أساسيًّا في بناء إعداد وتنفيذ برامج تُعبّر عن أصوات الأشخاص المعنيين ودعم بناء الثقة بين الشركاء والسماح بالتحول من إعداد وتنفيذ البرامج الإنمائية إلى إعداد وتنفيذ البرامج الإنسانية والعكس حسب تغيُّر السياق، كما سيعزز التمويل النوعي القيادة من جانب الجهات الفاعلة المحلية مع ضمان تجهيزهم بصورة أفضل من الناحية التنظيمية للاستجابة لمختلف المخاطر والتحديات القائمة وضمان جودة إعداد وتنفيذ البرامج.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحسين فهم المرحلة الحالية من تفعيل نهج الترابط في الدول المختارة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يوثق التغيرات في السياسة العامة وتغيرات الأوضاع السائدة التي تعكس نهج الترابط، كما يعرض الممارسات والأمثلة الجيدة المتاحة في متناول الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام، كما يهدف البحث أيضًا إلى تحديد أفكار متعلقة بتناول التقوقع وسد الفجوة بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام، ويتطرق البحث أيضًا لكيفية دمج نُهُج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتفعيلها على الصعيد العالمي، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي كل دولة من الدول المستهدفة.

المقدمة

تشكلت المساعدة الإنسانية طوال عقود عديدة لتوفير وتلبية الاحتياجات العاجلة للفئات السكانية المعرضة للخطر، فمع زيادة الكوارث والنزاعات وتزايد حالات الطوارئ طويلة الأمد تتضح ضرورة تعديل هيكل المساعدة لتلبية مجموعة أوسع من الاحتياجات، حيث لا تؤدي جميع المساعدات إلى تحقيق ازدهار اجتماعي-اقتصادي مستدام، فقد أدت الشواغل المتعلقة بتهيئة الاعتماد على المساعدة الدولية، والتأثير سلبًا في النسيج الاجتماعي، وزعزعة اقتصاد السوق الحرة إلى استحداث مفهوم المساعدة الإنمائية المتمثل في "لا ضرر ولا ضرار" الذي تَمّتْ صياغته في التسعينيات (CDACollaborative, 2021).

لسنواتٍ كان مبدأ "لا ضرر ولا ضرار" جزءًا من عملية فهم العلاقة التسلسلية بين المساعدة الإنسانية، المعونة الإنمائية، وصنع السلام، إذ كان يُعتقَد أنه ينبغي تنسيق التحول من المساعدة الإنسانية إلى التعاون الإنمائي (CDACollaborative, 2021)كما ينبغي أيضًا أن يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادرات بناء الدولة وصنع السلام في الدول ذات الأوضاع الاجتماعية-السياسية غير المستقرة، وكان يُطلق على هذا النهج اسم "التعافي المبكر" أو "الحكومة بأكملها" . (Hoevelman, 2020)

يمكن أن يعود التحدي الهائل في تقديم المساعدات الفعالة والمستدامة إلى الأشخاص في الدول ذات حالات الطوارئ الطبيعية والسياسية إلى النظم والقنوات المستقلة (التقوقع) التي تستخدمها مختلف أنواع المساعدات، حيث تقوم المساعدات الإنسانية في الغالب على أنشطة الإغاثة العاجلة وهي تدخلات قصيرة الأجل في جميع الأبعاد في المناطق والمجتمعات المستهدفة، بينما تستجيب المساعدة الإنمائية للمسائل الهيكلية الجارية حيث تقوم على تدخلات متكاملة طويلة الأجل ومتعددة القطاعات في جميع أنحاء المنطقة أو في الدولة بأكملها.

يوجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عدد من الدول المستقرة التي تمتلك برامج تنموية وطنية بينما في المقابل توجد دول أخرى تصنف بأنها مناطق نزاع نشطة تساهم في صنع حالات الطوارئ الإنسانية عبر الحدود، وترجع غالبية حالات الطوارئ الإنسانية القائمة إلى أسباب بيئية وسياسية، حيث تعتبر من الحالات التي طال أمدها لدرجة كبيرة وتتطلب مساعدةً إنسانيةً وإنمائيةً إلى جانب إقامة روابط مع مبادرات صنع وحفظ السلام.

في الماضي القريب، استمرت الخطط الإنسانية المشتركة بين الوكالات للجهات المانحة لمعدل متوسط بلغ 7 سنوات وزاد توزيع مواردها بنسبة 400% (OCHA, 08/2019)حيث كانت هناك حاجة إلى التمعن في تقاطع هذه الخطط مع إعداد الإستراتيجيات التي تتيح نظامًا أكثر اتساقًا وتنسيقًا وبالتالي أكثر فعاليةً لإيصال المساعدات إلى المجتمعات المستهدفة، ففي أعقاب اعتماد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وأجندة 2030 في عام 2015، ناشدت التوصيات المقدَّمة من مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني عام 2016 ومفهوم الأمم المتحدة "أسلوب جديد في العمل" عام 2017 بالآتي: "أن تعمل الجهات الفاعلة في مجاليّ العمل الإنساني والتنمية معًا بصورة تعاونية استنادًا إلى مزاياهم النسبية نحو تحقيق 'نتائج جماعية' تعمل على تقليل الاحتياجات والمخاطر والتعرض للخطر على مدى عدة سنوات."

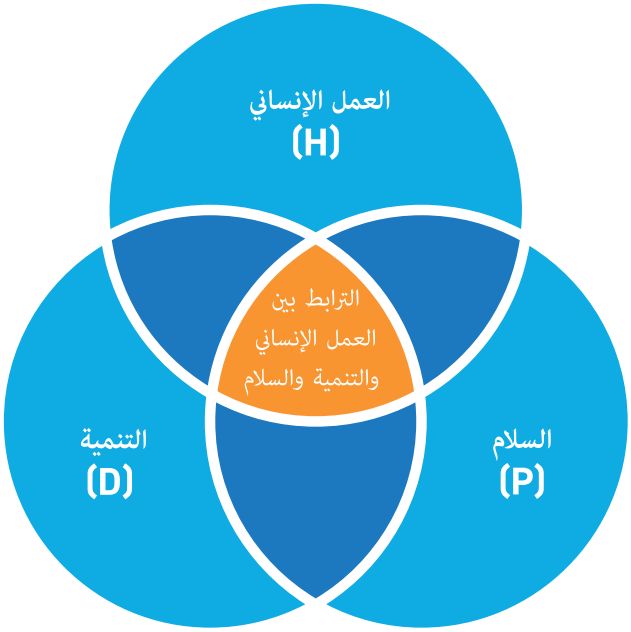

(United Nations, n.d.) **ونتيجة لذلك دُعيت الجهات الفاعلة في مجاليّ العمل الإنساني والتنمية للالتفاف حول هدف مشترك يتمثل في تقليل المخاطر وحالة التعرض للخطر من خلال تطبيق نُهُج مستدامة ومنسقة تنسيقًا جيدًا،** فلم يعد ينظر إلى المساعدة الإنسانية والإنمائية وصنع السلام –الذين يُطلق عليهم اسم "الترابط الثلاثي أو الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام"– باعتبارهم أشكالًا مستقلةً من المساعدات بل على أنهم مبادرات مترابطة؛ وفي عام 2019، عرفت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي –التي تضم 30 بلدًا عضوًا– **الترابط الثلاثي باعتباره "جهدًا جماعيًّا يهدف إلى الحد من حالة التعرض للخطر بصورة عامة وكذلك عدد الاحتياجات التي لم تتم تلبيتها إلى جانب تعزيز قدرات إدارة المخاطر وتناول الأسباب الجذرية للنزاع."** كما خرجت لجنة المساعدة الإنمائية بمجموعةٍ من التوصيات المقدَّمة إلى الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، من بينها **توجيه بشأن تنسيق وتمويل وإعداد وتنفيذ برامج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام،** حيث تجسد هذه التوصيات المعايير التي يتم تقييم الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على أساسها لجميع الأعضاء المصوتين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

إطار السياسات

لتناول الروابط فيما بين إجراءات العمل الإنساني والتنمية والسلام بفعالية، قامت كيانات مختلفة بصياغة سلسلة من الحوارات والسياسات والاتفاقات الإطارية التي ترسي أساس الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وفيما يلي بعض هذه السياسات:

- **توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.**
- **الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.**
- **اتفاقية الصفقة الكبرى.**
- **الأسلوب الجديد في العمل.**
- **استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن النهج المتكامل إزاء النزاعات والأزمات الخارجية.**
- **استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية.**

منهجية البحث

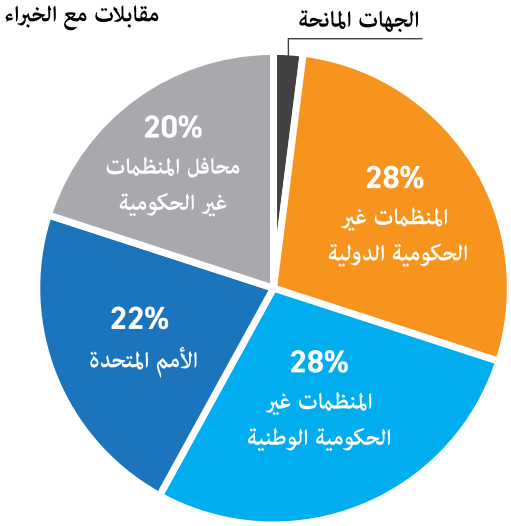

يتألف البحث من جمع البيانات الكمية والنوعية، فتستند البيانات النوعية لهذا البحث على استعراض مُوسَّع للمؤلفات ذات الصلة التي تتناول سياسات أو بيانات أو اتجاهات بشأن الترابط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكمجموعة من المقابلات التي أجريت مع مقدمي المعلومات الرئيسيين عن بُعد مع ممارسين في مجال العمل الإنساني في مجموعة فرعية من البلدان التي تشمل: العراق، لبنان، ليبيا، سوريا، مركز سوريا/تركيا، واليمن، فكانت المقابلات شِبه منظمة حيث عُقدت مع 50 مُشارِكًا من جميع أنحاء المنطقة، وشكلت المنظماتُ غيرُ الحكومية الدولية 28% من المقابلات (14 مشاركًا) في حين بلغت نسبة المنظمات غير الحكومية الوطنية نسبة 30% (14 مشاركًا)، أما النسبة المتبقية كانت من هيئات التنسيق (20%) ووكالات الأمم المتحدة (22%) وممثل وحيد عن الجهات المانحة؛ وشكلت النساء ما يزيد عن 40% من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، إضافةً إلى نسبة مماثلة من الرجال إلى النساء بين الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من المنظمات غير الحكومية الوطنية، ونُظِّمت المقابلات بطريقة الحوار المفتوح الذي يهدف إلى الاستفادة من تجارب المشاركين على أرض الواقع مع منظماتهم وفي دول أخرى شاركوا فيها حيث سُئِلوا عن نوع التحديات التي تواجهها منظماتهم ممّا أثار حوارات صادقة وصريحة وثاقبة قدمت تصوراتٍ دقيقةً حول تنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلدان التي يعملون بها وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع نطاقًا، وتشمل بعض المعوقات القائمة في هذا البحث عدم تناول دور الحكومات بتعمقٍ بصورةٍ مباشرةٍ وعدم إجراء مقابلات مع موظفين حكوميين، كما لم تُدرَجْ معلومات ووجهات نظر الحكومات الوطنية في الدول المختارة كجزء من نطاق الدراسة، وبالتالي لم يتم تجسيد وجهة نظرهم، ويتمثل معوق آخر في القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد19- العالمية ممّا حال دون إجراء بحثٍ على الصعيد الميداني.

أجريت في بداية البحث دراسة استقصائية للتصورات الكمية مع ممثلين من منظمات غير حكومية دولية، ومنظمات غير الحكومية وطنية، ومحافل للمنظمات غير الحكومية في 8 دول، حيث شارك ما مجموعه 72 شخصًا في دراسة استقصائية شاملة شكلت فيها المنظمات غير الحكومية الوطنية نسبة 45%، والمنظمات غير الحكومية الدولية نسبة 43%، ومحافل المنظمات غير الحكومية نسبة 12%، وتم تمثيل جميع الدول المستهدَفة لهذا البحث في الدراسة الاستقصائية بنسبة 28% لليمن، 12% للبنان، 11% و12% لسوريا وعبر الحدود من تركيا إلى سوريا على التوالي، فيما شكّلت دولة العراق نسبة 12% والأردن 11% وليبيا 9% والأراضي الفلسطينية المحتلة 4%، ومثلت الإناث نسبة 52% والذكور نسبة 48% من المجيبين عن الدراسة الاستقصائية.

بلد العمليات

28% اليمن

12% الاستجابة عبر الحدود من تركيا إلى سوريا

12% العراق

12% لبنان

11% الأردن

11% سوريا

9% ليبيا

4% الأراضي الفلسطينية المحتلة

نوع المنظمة

45% المنظمات غير الحكومية الوطنية

43% المنظمات غير الحكومية الدولية

12% محافل المنظمات غير الحكومية

يتَمثّل الغرض من إجراء الدراسة الاستقصائية النوعية في قياس مدى تصور المشاركين في جميع أنحاء المنطقة حول التقدم الذي أحرزه الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والمجالات التي تثير القلق الذين يشعرون أنها تعوق إحرازَ مزيدٍ من التقدم، كما تُقدِّم نظرةً متعمقةً حول تغلغل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في العمل اليومي للممارسين.

"إن تعزيز الاتساق بين جهود العمل الإنساني والتنمية والسلام هو الغاية من خفض احتياجات الأشخاص والمخاطر وحالات التعرض للخطر بصورة فعالة ودعم جهود الوقاية، وبالتالي التحول من تقديم المساعدة الإنسانية إلى القضاء على الحاجة."

(منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية)

نظرًا للظروف المحددة في المنطقة المستهدفة وفي كل دولة من الدول المستهدفة، فمن الهام مقارنة التقدم المحرز لتحقيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بمعايير واضحة، فقد وضعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي صكًّا قانونيًّا بعنوان **"توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/الشؤون القانونية/5019)** حيث يعرض نتائج لجنة المساعدة الإنمائية بعد اجتماعها رفيع المستوى الذي عُقِد في 22 فبراير 2019 الذي ينص على أن: "تعزيز الاتساق بين جهود العمل الإنساني والتنمية والسلام هو الهدف من خفض احتياجات الأشخاص والمخاطر وحالات التعرض للخطر بصورة فعالة ودعم جهود الوقاية، وبالتالي التحول من تقديم المساعدة الإنسانية إلى القضاء على الحاجة".

سيرجع هذا البحث إلى المعايير التي أرستها توصيات لجنة المساعدة الإنمائية لتنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي كل دولة من الدول المستهدفة.

وتنقسم توصيات لجنة المساعدة الإنمائية إلى 3 فئات وهي: التنسيق، إعداد وتنفيذ البرامج، والتمويل.

تشمل **توصيات التنسيق** تحليلًا مُشترَكًا للأسباب الجذرية للعوامل الهيكلية المسبِّبة للنزاع، والعوامل الإيجابية للقدرة على مواجهة الأزمات، وصياغة النتائج الجماعية التي تتضمن تدابير العمل الإسلامي والتنمية والسلام، كما تشمل أيضًا تقديم الموارد المناسبة لتمكين الدور القيادي اللازم للتنسيق الفعّال من حيث التكلفة عبر هيكل العمل الإنساني والتنمية والسلام.

تشمل **توصيات إعداد وتنفيذ البرامج** إيلاء الأولوية للوقاية والوساطة وصنع السلام فضلًا عن الاستثمار في التنمية مع الوفاء بالاحتياجات الإنسانية العاجلة، كما توصي أيضًا بوضع الأشخاص في قلب هذه الأولويات مع التصدي للاستبعاد وتعزيز المساواة بين الجنسين ويجب ألّا تُسبِّب الأنشطة أيَّ أذى وأن تراعي ظروف النزاعات، وتتجنب الآثار السلبية غير المقصودة، وتزيد من الآثار الإيجابية إلى أقصى حدٍّ مُمكنٍ في جميع إجراءات العمل الإنساني والتنمية والسلام، وأن تتيح تماشي عملية إعداد وتنفيذ البرامج المشتركة مع بيئة المخاطر، كما يُعَدّ تعزيز القدرات المحلية والوطنية والاستثمار في التعلم وجمع الأدلة في جميع إجراءات العمل الإنساني والتنمية والسلام عناصرَ هامّةً ضمن توصيات إعداد وتنفيذ البرامج.

توفر **توصيات التمويل** إستراتيجياتٍ تمويليةً قائمةً على الأدلة للعمل الإنساني والتنمية والسلام على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وعلى كافة الأصعدة المحلية مع مراعاة التدرج والتسلسل المناسب للتدفقات التمويلية الكافية، كما توصي باستخدام تمويل مرن وقابل للتنبؤ ومتعدد السنوات حيثما أمكن.

ومن **الجدير بالذكر** أن توصيات لجنة المساعدة الإنمائية تستهدف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني شأنها شأن نطاق المشروع -علمًا بأنه قد تم أيضًا إدراج التفاعلات مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

ومن الجدير بالذكر أن توصيات لجنة المساعدة الإنمائية تستهدف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني شأنها شأن نطاق المشروع -علمًا بأنه قد تم أيضًا إدراج التفاعلات مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية.

النتائج الرئيسية

قُسِّمت نتائج هذا البحث إلى نتائج على الصعيد الإقليمي ونتائج على الصعيد القُطري إذ توضح النتائج على الصعيد الإقليمي التقدم المحرز والفرص والتحديات المشتركة التي حددتها جميع الجهات الفاعلة في جميع أنحاء المنطقة، أمّا النتائج على الصعيد القُطري فتُبيّن التقدم المحرز والفرص والتحديات التي تواجهها الجهات الفاعلة في ظل الظروف الخاصة بكل بلد.

النتائج على الصعيد الإقليمي

كشفت الدراسة عن وجود دافع ورغبة قوية بين مختلف الجهات الفاعلة لدمج وتفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الرغم من وجود قيود مختلفة مثل الافتقار إلى إعداد وتنفيذ البرامج الشاملة والتشاركية والشفافة، والمساواة في الحصول على التمويل، وتوافر التمويل الجيد، وغياب الوعي بالأهداف والسياسات وتدابير تنفيذ الترابط على الصعيد القُطري، والافتقار إلى تبادل التجارب والتحليل المشترك.

كما أظهرت الدراسة الاستقصائية للتصورات أن ما يقرب من 27% من المجيبين عن الدراسة الاستقصائية كانوا يعتقدون أن سياسات العمل الإنساني والتنمية والسلام كانت قائمةً في الدول التي يعملون بها، في حين أن 73% منهم كانوا يعتقدون أنه لم تكن هناك سياسة خاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (33%) أو أنهم لم يعلموا بشأنها (40%).

هل توجد سياسات خاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الدولة التي تعمل بها؟

وبغض النظر عن وجود سياسة خاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الدول التي يعملون بها، اعتقد 71% من المجيبين عن الدراسة الاستقصائية أن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام كان يُجرى تطبيقه بشكل عام (23%)، أو أنه قد طُبِّق إلى حد ما (48%)، بينما اعتقد 13% أن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لا يُجرى تطبيقه، في حين لم يكن 16% منهم على علم بحالة تطبيقه.

هل تعمل الدولة التي تعمل بها على تطبيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؟

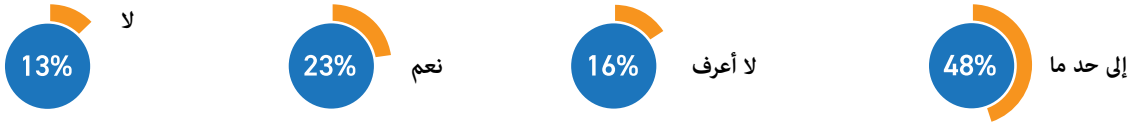

يتمثل أحدُ الجوانب الهامة للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في قدرة جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على حشد ما لديها من آليات للتنسيق من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وأظهرت الدراسة الاستقصائية أن الدول المستهدفة تبلي بلاءً حسنًا فيما يتعلق بحشد موارد التنسيق لديها (77%)، في حين كان يعتقد 23% بعدم وجودِ حشدٍ لموارد التنسيق في الدول التي يعملون بها.

هل هناك تحليل مشترك وتبادل للتجارب بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؟

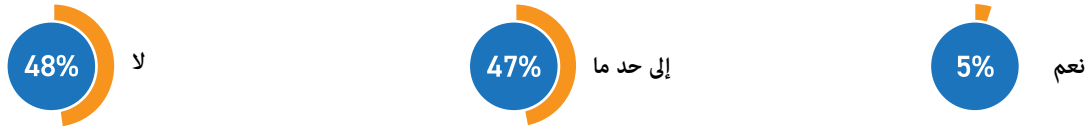

يتمثل أحدُ الجوانب الهامة للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في قدرة جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على حشد ما لديها من آليات للتنسيق من أجل تحقيق أهداف مشتركة، وأظهرت الدراسة الاستقصائية أن الدول المستهدفة تبلي بلاءً حسنًا فيما يتعلق بحشد موارد التنسيق لديها (77%)، في حين كان يعتقد 23% بعدم وجودِ حشدٍ لموارد التنسيق في الدول التي يعملون بها.

هل هناك تحليل مشترك وتبادل للتجارب بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؟

تتمثل الركيزة الأساسية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في التمويل طويل الأجل (متعدد السنوات) المرن والقابل للتنبؤ، وفي هذا المجال لا تشعر جميع الدول المستهدفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالرضا -بدرجة كبيرة- عن طبيعة وجودة تمويلهم، حيث يعتقد 44% من المجيبين عن الدراسة الاستقصائية أن التمويل يتوفر في الأغلب لمشروعات الإغاثة العاجلة، كما يتوافر فيما يبدو بعضٌ من التمويل الإنمائي، حيث اعتقد 10% من المجيبين عن الدراسة الاستقصائية بعدم وجود أي تمويل إنمائي على الإطلاق.

وفيما يبدو أن جودة التمويل دون مستوى التوقعات مع قلة شيوع العوامل الهامة مثل التمويل طويل الأجل (10%)، التمويل المرن (8%)، التمويل القابل للتنبؤ (9%)، بالإضافة إلى التمويل غير المخصص أو المخصص بدرجة متدنية (11%).

كيف تصف التمويل المتاح للمشروعات التي تُنفَّذ في البلد التي تعمل بها؟

يتمثل التصور العام للمجيبين عن الدراسة الاستقصائية في أن المنظمات غير الحكومية الوطنية لا تتمتع بفرص متكافئة للحصول على التمويل، حيث كان يعتقد 11% فقط من المجيبين عن الدراسة الاستقصائية بأن المنظمات غير الحكومية الوطنية تتمتع بتكافؤ فرص الحصول على التمويل، في حين اعتقد 35% أنهم لا يتمتعون بتكافؤ فرص الحصول على التمويل.

كيف تصف التمويل المتاح للمشروعات التي تُنفَّذ في البلد التي تعمل بها؟

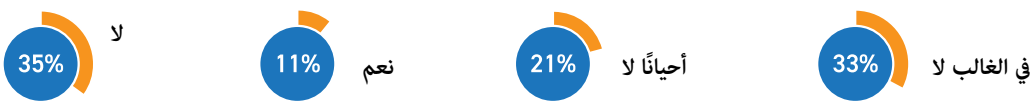

يتضح أيضًا أنه لا يُجرَى تعزيز الممارسات الجيدة واستخدامها كأداة تعلُّم في مجتمع الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، حيث يَذكر 70% أنه لا يُجرى تعزيزها واستخدامها (36%)، أو غالبًا ما لا يُجرى تعزيزها واستخدامها (44%).

هل هناك تحليل مشترك وتبادل للتجارب بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؟

يعتقد 73% من المجيبين عن الدراسة الاستقصائية أنه لا يُجرَى إعداد وتنفيذ البرامج والتخطيط الشامل والتشاركي والشفاف للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الدول التي يعملون بها، في حين اعتقد 27% أن هذا يحدث بالفعل لكن بتقدُّمٍ تدريجيٍّ، وفيما يبدو أنه لا توجد إرادة سياسية لإطلاق وتفعيل إعداد وتنفيذ برامج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (63%) بالإضافة إلى عدم توافر التمويل اللازم لتعزيز القدرات وتبادل المعارف في دعم الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (84%).

هل هناك تحليل مشترك وتبادل للتجارب بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؟

النتائج الرئيسية المستخلصة من المقابلات

قَدَّمت المقابلاتُ التي أجريت مع الخبراء والجهات الفاعلة الرئيسية في الدول المختارة نظرةً متعمقةً في فهم الديناميات الداخلية لتطبيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفيما يلي بعض النتائج الرئيسية:

انعدام الوضوح – هناك غموض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوجهٍ عامٍ فيما يتعلق بتعريف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في كل السياقات، ونتيجةً لذلك يواجه العديدُ من الممارسين مستوىً عامًّا من عدم الارتياح عند التعامل مع الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ومناقشة سبل التقدم، حيث ينخفض مستوى الوعي -نسبيًا- بشأن أهداف ومقاصد الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ إذ إن هناك تصوُّرًا عامًّا بأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام يُعَدّ أمرًا نظريًّا ومُعقَّدًا يَصعب تطبيقه، وقد ذكر الأشخاصُ الذين أجريت معهم مقابلاتٍ مزيجًا من سوء التفاهم والفهم الخاطئ والوعي الجزئي بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، فكان هناك إجماع بين المشاركين الرئيسيين ممّن أجريت معهم مقابلات على ضرورة بذل جهود لرفع اللبس عن الترابط وتبسيط الصيغة وبالتالي توضيح الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، كما أظهرت المقابلات ضرورة توضيح التعريفات وخلق الوعي المناسب للسياق.

إضفاء الصفة المؤسسية على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – ذكر البحث أن العديد من الإنجازات المحققة في دمج نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لا تقوم إلّا على المبادرات التي يقودها الأفراد أو فرادى الكيانات ضمن الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بدلًا من وجود نهج وجهد شامل ومنهجيّ في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وقد أعرب المشاركون -ممّن أجريت معهم مقابلات- عن قلقهم إزاء عدم إضفاء الصفة المؤسسية على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في المنطقة، وبالتالي ينعدم وجود عملية فعالة واعية ومتسقة وممنهجة تعمل تحديدًا على تحقيق أهداف دمج العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التعاون مع الجهات الفاعلة المحلية – تمتلك بعض دول المنطقة -مثل **العراق ولبنان والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة**- خطةً إنمائيةً وطنيةً حيث تعتبر بعض الأطراف الفاعلة في مجال العمل الإنساني في هذه الدول بأن المشاركة مع الحكومات أمرٌ غيرُ فعّالٍ أو حتى يؤدي إلى نتائج عكسية في بعض الحالات في إحراز تقدم لتقديم المساعدات على نحو فعال ومستدام إلى المستفيدين من العمل الإنساني، كما أن هناك عوامل جعلت من الصعب الالتزام بأهداف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام مثل التنافس بين الحكومة ومجتمع تقديم المساعدات الإنسانية، انعدام التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجاليّ العمل الإنساني والإنمائي، والتحديات السياسية الداخلية التي يواجهها المسؤولون ومنظمات المجتمع المدني ممّا أعاق اتباع نهج منظم للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ كما أثر انعدام المشاركة مع السلطات الوطنية والإقليمية سلبًا في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الدول التي لديها هياكل متعددة للسلطة مثل **اليمن وسوريا والأراضي الفلسطينية المحتلة وليبيا**، وقد أوصى معظم الخبراء الذين أجريت معهم مقابلات بضرورة مواصلة التعاون النشط مع السلطات أو الحكومات الوطنية وسلطات وحكومات الأمر الواقع بما لا يقتصر على تناول المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول.

هناك حاجة ماسّة لزيادة التفاعل مع السلطات الحكومية ومِن بينها الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تعمل بصفتها سلطات الأمر الواقع لتعزيز فعالية واستدامة المساعدات الإنسانية والإنمائية الدولية.

التنسيق – إن تنسيق الأنشطة الإنسانية مُنظَّم تنظيمًا جيدًا للغاية في جميع أنحاء المنطقة، وذلك باستخدام شبكة من المجموعات وفِرق العمل التقنية التي تقودها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة إلا أن المشاركين الذين أُجريت معهم مقابلات أعربوا عن قلقهم إزاء عدم إجراء أيّ تغيير ملحوظ لمواءمة آليات التنسيق مع متطلبات الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام **حيث غالبًا ما لا يتم جمع وتحليل البيانات المشتركة فضلًا عن إعداد وتنفيذ البرامج والتخطيط المشترك لحل المشاكل التشغيلية الحرجة** إلا أن جميع المشاركين والأعضاء المعنيين يُظهرون نوايا حسنة لتبادل التجارب والسعي نحو تنسيق فعال لتطبيق توصيات لجنة المساعدة الإنمائية فغالبًا ما يرجع التقدم المحدود المحرز حتى الآن إلى الإسهام والمشاركة والجهود المخصصة من جانب رؤساء اللجان وبعض الوكالات الفاعلة وليس على أساس نهج منظم ومتسق نحو إيجاد تنسيق فعال بين جميع الجهات الفاعلة.

التمويل الجيد – يُعتبر التمويل المرن متعدد السنوات غير المخصص أو المخصص بدرجة متدنية تمويل جيد، ولا يُطبق هذا النهج سوى مجموعة صغيرة جدًا من الجهات المانحة وقد ذكر تقريبًا معظم المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات أن توصيات لجنة المساعدة الإنمائية تبدو ملائمة لسياقات أو بيئات أخرى؛ لكنها مع الأسف لا تلائم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه التحديد، وفي بعض الحالات، مثلما في العراق، ذكر ممثل وحيد عن المنظمات غير الحكومية الوطنية أن "التمويل لعام واحد يُنظر إليه باعتباره ترفيهًا، بينما يبدو أن التمويل لمدة 6 أشهر هو العرف السائد." ويكون التمويل متعدد السنوات أكثر شيوعًا في دول فلسطين والأردن ولبنان، ففي فلسطين أبدت بعض الجهات المانحة مرونة وقدرة على التنبؤ في التمويل، وفي اليمن يتزايد الاتجاه نحو التمويل طويل الأجل خاصةً لبرامج المنظمات غير الحكومية الدولية. تمثل التوقع العام للمشاركين الذين أجريت معهم مقابلات في أن الجهات المانحة ستتقيد في نهاية المطاف بالتزامات لجنة المساعدة الإنمائية بتقديم التمويل الجيد للجهات الفاعلة في مجاليّ العمل الإنساني والإنمائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

مشاركة المؤسسات المالية الدولية في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – لقد بدأت مؤخرًا مؤسسات مالية دولية وبنوك تنمية متعددة الأطراف –مثل البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، بنك التنمية الآسيوي، البنك الإسلامي للتنمية، بنك الائتمان لإعادة الإعمار (بنك التعمير الألماني)، مؤسسة التمويل الإنمائي، وغيرها من المؤسسات– في المشاركة في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام كطريقة لممارسة الأعمال التجارية وقد شاركوا في دولة الأردن بدرجة أكبر من بعض الأسواق الأخرى حيث قدموا إسهامات ومشاركة وتعاونًا هادفًا أقل أهمية مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، سواء كان ذلك في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام أو نُهُج أخرى تتصل بأنشطة العمل الإنساني. وتوقع معظم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أن تنخرط المؤسسات المالية الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف بنشاط أكبر في التنسيق والتعاون مع غيرها من الجهات الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية من أجل تجنب الإجراءات الإستراتيجية والتشغيلية غير الفعالة والتي من شأنها أن تقوض عمل الجهات الفاعلة الأخرى في مجال الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

يمكن للأزمة الإنسانية الاستفادة من الكثير من الفرص إلا أننا غالبًا ما نتجاهل أو نفوت هذه الفرص، فيجب أن نتوصل إلى تقاطعات تتداخل مع جميع أنواع الأزمات والمشاكل والهياكل لكي نكفل تحقيق الهدف."

)الاستجابة السورية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(

النتائج على مستوى الدول

كشف هذا البحث عن كثير من أوجه التشابه بين مختلف الدول، بما في ذلك طبيعة الحالة الإنسانية المتفاقمة والأطراف المعنية الرئيسية (الجهات المانحة، وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية الدولية، والجهات الفاعلة المحلية والوطنية). يتضمن هذا القسم تحديد فئتين من الدول، وهما:

أ. الدول التي لديها برنامج إنمائي نشط أو ناشئ.

ب. الدول التي لا يوجد لديها برنامج إنمائي نشط أو ناشئ.

إن هذه الدول التي تملك برنامجًا إنمائيًّا نشطًا مكرسة لتنفيذ خططها حيث يرجع ذلك إلى الاستقرار الذي تتمتع به، في حين أن الدول الأخرى تملك برنامجًا وُضِع حديثًا أو برنامجًا قائمًا يحتاج إلى الدعم أو لا تملك أي برنامج على الإطلاق.

الحالة	سوريا	العراق	اليمن	ليبيا	الأراضي الفلسطينية المحتلة	الأردن	لبنان
برنامج إنمائي نشط	✖						
برنامج إنمائي يواجه تحديات		✖	✖				
برنامج إنمائي ناشئ					✖		
لا يوجد برنامج إنمائي				✖		✖	✖

يُظهر البحث أن اليمن وليبيا وسوريا يندرجون تحت فئة الدول التي لا يوجد لديها برنامج إنمائي نشط ولا تملك هذه الدول خطة إنمائية وطنية ولا يُقدَّم أي نشاط يتصل بالمعونة إلا من خلال المساعدات الإنسانية، في حين أن هناك دولًا أخرى مثل الأردن ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق تملك برنامجًا إنمائيًّا ناشئًا (العراق)، برنامج إنمائي نشط (الأردن)، أو برنامج إنمائي شبه متوقف أو يواجه تحديات (لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة)، حيث يوجد في هذه الدول برنامج إنساني جنبًا إلى جنب مع برنامج إنمائي ويواجه بعض التحديات التي أحيانًا ما تقوض فعالية كلا البرنامجين، وفي حالة دولة العراق يتوقع الاستغناء تدريجيًا عن البرنامج الإنساني وتسليمه إلى البرنامج الإنمائي الذي تديره الحكومة. أعرب بعض المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات عن قلق كبير إزاء احتمالية عدم مواصلة الحكومة العراقية تنفيذها للبرامج المحولة بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية مما قد يؤدي إلى انهيار الخدمات الإنسانية التي تُقدم إلى النازحين داخليًا وغيرهم مِمّن يحتاجون إلى المساعدة.

وفيما يلي تحليل على مستوى الدول لحالة إجراءات الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام:

المملكة الأردنية الهاشمية

شاركت الحكومة الأردنية في تنفيذ برنامج إنمائي بمساعدة جهات مانحة ثنائية وبتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات فاعلة رئيسية أخرى حيث يتدفق التمويل إلى الحكومة من خلال تدخلات في حدود الميزانية واتفاقات ثنائية نفذتها الحكومة بصورة مباشرة، وقد نما البرنامج الإنساني لدى وصول اللاجئين بعد اندلاع النزاع المسلح في العراق ثم في سوريا ويأوي الأردن في الوقت الحالي ما يزيد عن 675 ألف سوري (UNOCHA Jordan, 2022)الذين يقيمون داخل أو خارج مخيمات اللاجئين، ففي حين أن الحكومة الأردنية قد وسّعت من نطاق احتضانها للاجئين إلا أن الطابع طويل الأمد للنزاع قد أثار تطلعات مجتمع تقديم المساعدات لتناول التعايش المستدام لمجموعات اللاجئين واحتياجاتهم المعيشية؛ نظرًا للظروف الاقتصادية الصعبة للبلاد والمشقة التي يواجهها الأردنيون، واجهت فكرة دمج اللاجئين في النسيج الأردني الاجتماعي والاقتصادي بعض المقاومة وتمثل شيئًا من هذه المقاومة ضد متطلبات اللاجئين الحرجة لاستدامة سبل العيش ومن بينها تصاريح العمل، السكن الدائم، والحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وغيرها بصورة أكثر استدامة.

هناك فجوة كبيرة في مستوى المشاركة المنسقة المبنية على تحقيق نتائج جماعية وإعداد وتنفيذ البرامج المشتركة.

من خلال المشاركة الفعالة من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، يظل الدعم المقدم للاجئين السوريين وكذلك اللاجئين والمهاجرين من دول أخرى محور عملية إعداد وتنفيذ البرامج، وقد شملت الأنشطة في الآونة الأخيرة العمل الإنمائي مع المجتمعات المضيفة وتقديم الدعم إلى مجالس البلدية وإدارات المياه وغيرها من مقدمي الخدمات لتخفيف حدة بعض التأثيرات الناجمة عن مستوطنات اللاجئين في البنية التحتية المادية والاجتماعية والاقتصادية.

مجال التركيز الخاص بالعمل الإنساني والتنمية والسلام	منخفض	متوسط	عالٍ
توجد سياسات وإستراتيجيات مكتوبة حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.			✕
التعامل مع السلطات الحكومية والمحلية على مستوى العمل الإنساني والتنمية.	✕		
توجد لجنة توجيهية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعمل بنشاط.		✕	
تُجرى صياغة نتائج جماعية والعمل بنشاط نحو تحقيقها.	✕		
يتوافر التمويل الجيد (مرن، متعدد السنوات، قابل للتنبؤ، وغير مخصص).		✕	
يُجرى العمل على قدم وساق صوب العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من خلال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية والمجتمعات المستفيدة.		✕	
دمج عنصر السلام في نطاق العمل الإنساني والتنمية.	✕		

منخفض: تم إنجاز بعض العمل، لكن النتيجة لا تتماشى بعد مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية.
متوسط: تم إنجاز عمل ملحوظ، ولكن ما زال هناك عمل كثير لإنجازه.
عالٍ: تم إنجاز قدر كبيرة من المواءمة مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التقدم المحرز والفرص والتحديات

هياكل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – شهد الأردن تقدمًا كبيرًا من حيث وضع الهياكل السليمة اللازمة لتمكين إدماج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في العمل الإنساني والإنمائي، فقد أدى توقيع وثيقة الأردن في عام 2016 إلى تمهيد الطريق نحو تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. "يُعد الميثاق مثالًا جيدًا على نهج الترابط الذي اعتقد واتفق عليه بين الحكومة الأردنية والمجتمع الدولي لتناول أزمة اللاجئين السوريين بطريقة شاملة ومرنة." (UNOCHA)وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشأ مجتمع تقديم المساعدات في الأردن مجموعة معقدة من الهياكل لتلبية الحاجة إلى تطبيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلاد حيث يشمل ذلك فريق الشركاء المعني بتنمية الشؤون الإنسانية الذي تأسس في عام 2018، منتدى شركاء الشؤون الإنسانية الذي يُعد منتدى على مستوى القطاعات، وفريق العمل المعني بالترابط الذي تأسس في عام 2019 لبحث الترابط بين العمل الإنساني والتنمية.

تركيز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يقود مكتب المنسق المقيم بالأردن بجانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مناقشات الترابط في الأردن بدعم سخي من الحكومات المانحة، حيث عين منتدب من الحكومة السويسرية للعمل تحديدًا على الترابط بصفته ميسرًا لفريق العمل المعني بالترابط، وقد أطلقت المملكة المتحدة تركيز الترابط في عام 2018 عندما انتدبت وزارة التنمية الدولية البريطانية مستشارًا للترابط حيث وضع أسس العمل حاليًا والذي يواصل الانتداب السويسري إنجازه ويستند إلى الإطار التحضيري الذي أرسته المملكة المتحدة، ويأمل مجتمع تقديم المساعدات في الأردن بوجود هذه الهياكل بأن يتمكن من اتخاذ خطوات كبيرة في تحقيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

عمليات التحليل والتقييم المشتركة – يُعد التحليل المشترك جانبًا هامًّا من جوانب الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، فقد أجريت تقييمات عديدة في الأردن تسهم في فهم أكثر فعالية لنطاق العمل الإنساني والإنمائي، وتشمل تقييم مَواطن الضعف المشترك والعام الذي كان يشكل جزءًا من إطار تقييم مواطن الضعف ويتناول الاحتياجات المتغيرة للأشخاص الأكثر تعرضًا للخطر، والتحليل القُطري المُشترك الذي أجري في عام 2020 وقام بتحليل السياق المتغير وصاغ فهمًا مشتركًا بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية.

التخطيط المشترك – يُجرى التخطيط أيضًا من خلال نظام هيكلي إلى جانب خطة الاستجابة الإنسانية التي تُنظم جهود الاستجابة الإنسانية، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يُنظم خطط الأمم المتحدة في الأردن وإسهاماتها، وخطة الاستجابة الأردنية، واتفاقية التمويل المشترك التي تتيح تمويل قطاعات خاصة تحت قيادة الحكومة، والإطار الاجتماعي-الاقتصادي الذي وضعت فيه فرق الأمم المتحدة القُطرية استجابة لتخفيف تأثير جائحة كوفيد19-، وغيرها من الخطط المماثلة. وعلى الرغم من إيلاء الأولوية للاحتياجات الإنسانية على مستوى إعداد وتنفيذ البرامج إلا أنه يُجرى التأكيد بدرجة أقل على الوقاية والوساطة وصنع السلام، وعلى الرغم من بذل بعض الجهود في تدابير بناء القدرة على مواجهة الأزمات إلا أن التنمية بهدف تحقيق الاستدامة والاعتماد على الذات لدى المستفيدين والمجتمعات، لا سيما في نطاق المساعدة الإنسانية، تُستهدف بقدر أقل فعالية، وذكر العديد من المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات أنه لا يبدو أن هناك مستويات معقولة من الإجراءات الفعالة لضمان أن تراعي تدخلات منظمات تقديم المساعدات حالة النزاع بما أنه لا يُجرى تخطيط وتصميم البرامج بصورة جماعية باستخدام التحليل المشترك. غالبًا ما تخطط وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة تدخلاتها بصورة منفصلة، وفي أغلب الأحيان دون تعاون أو تنسيق فعّال.

التنسيق – على مستوى التنسيق، فقد أنشأت لجان وفرق عديدة للتمكين من تحقيق التآزر والتعاون والتنسيق بفعالية بين الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية والحكومة، وتشمل بعض هذه الفرق فريق الشركاء المعني بتنمية الشؤون الإنسانية، منتدى شركاء الشؤون الإنسانية، ولجنة الحلول الإستراتيجية، وقد جرى إنشاء الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والمشاركة في/مناصرة السياسات تحت إطار منتدى شركاء الشؤون الإنسانية والفريق الاستشاري التابع له، والفريق العامل المشترك بين القطاعات، وشبكة جهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية في القطاع، ومجموعة من فرق العمل المعنية بالعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية، هذا وتشترك وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والبنك الدولي ومنتديات المنظمات غير الحكومية وغيرها في رئاسة بعض من هذه اللجان. هناك فرصة جيدة للاستفادة من منبر التنسيق الفعال والقائم في الأردن الذي تعمل في إطاره المجموعات وفرق العمل التقنية بنشاط وتجمع بين ممثلين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حيث يمكن زيادة تحسينهم للتركيز على أهداف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتوجيه عملية التحليل وجمع البيانات التي يقومون بها على أساس يتسم بمزيد من المشاركة مما يُمكن المستفيدين ومجتمعاتهم والمسؤولين الحكوميين المحليين من المشاركة بصورة أوثق في جهد التنسيق، وعلاوةً على ذلك فيمكنهم توسيع نطاق تعاونهم لزيادة تبادل البيانات والتجارب الجيدة حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام؛ ونظرًا لهياكل الحكومة المستقرة ومستوى المشاركة الجيد للسلطات الوطنية والمحلية

في مختلف جوانب المساعدة الإنسانية، يمكن النظر إلى هذا التعاون الوثيق باعتباره فرصة جيدة لإدراج الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنمائية وتوسيع نطاقهم من أجل زيادة مشاركة السلطات والمجتمعات المحلية.

لا تستخدم توصيات لجنة المساعدة الإنمائية دائمًا كدليلٍ لتنسيق البرامج وبالتالي فهناك عوامل مثل تحليل الأسباب الجذرية القائم على دراسة المخاطر، وتحديد دوافع النزاع، وتعزيز العوامل الإيجابية للقدرة على مواجهة الأزمات لا يتم تمثيلها تمثيلًا جيدًا في عملية التخطيط وإعداد وتنفيذ البرامج، ففي حين توافر آليات التنسيق من خلال اجتماعات المجموعات والفرق العاملة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي إلا أنه لا تقدم سوى موارد محدودة لتعميم العمل الإنساني والتنمية والسلام في هيكل التنسيق القائم.

النتائج الجماعية: على الرغم من إحراز تقدم كبير في الأردن إلا أن حالة تطبيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لا يزال غير منهجي أو موحد حيث لا تتم صياغة نتائج جماعية للمساعدة الإنسانية على الرغم من الحوار الهام بين الحكومة الأردنية ومجتمع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة.

دراسة حالة:

نطاق مبادرة العمل الإنساني والتنمية والسلام -التمكين المتبادل في الأردن

سعيًا للحصول على بيئة خالية من العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي، وضعت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية -إحدى منظمات المجتمع المدني في الأردن- برنامجًا يستخدم نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

نهج العمل الإنساني: تم تقديم تدريب للمدربين يركز على المخيمات والمجتمعات المضيفة إلى النساء اللاتي يعشن في المخيمات لتعزيز حصول المرأة على التدريب والمهارات بهدف توسيع نطاق انخراطهن في المشاركة المدنية، كما أنشأ برلمانًا نسائيًا في المخيمات لتحديد المسائل الرئيسية التي تواجهها المرأة ومن أجل زيادة وعيهن من خلال قنوات عديدة.

نهج التنمية: تم تنسيق هذا البرنامج حتى تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بتشغيل المراكز المجتمعية حيث يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات تلك المراكز لزيادة كمية وجودة الخدمات التي تقدمها وتمكينهم من الاستجابة للناجيات من العنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي وتقديم الحماية وخدمات الإحالة لهن.

نهج بناء السلام: اعترافًا بالديناميات الخاصة بالجنسين في مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، عملت منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية على ضمان أن يتناول هذا المشروع ديناميات الترابط الاجتماعي الداخلي بين مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المحلية وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال التدريب المكثف، وأساليب حل المشكلات، وتقديم الأدوات المناسبة.

العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من خلال الشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية – تملك بعض المنظمات غير الحكومية الدولية -مثل منظمة أوكسفام، المعونة الكنسية النرويجية، منظمة إنقاذ الطفل، ومنظمة كير، وبعض المنظمات الأخرى- إستراتيجيات عالمية للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية حيث تركز هذه الإستراتيجيات على إقامة شراكات مستدامة ومنصفة مع المنظمات غير الحكومية إذ إنها تحدد المنظمات غير الحكومية الشريكة وتعمل معها على مدى سنوات لتعزيز قدراتهم ودعم استدامتهم. لا تشارك المنظمات غير الحكومية عادةً في التخطيط والتصميم وغيرها من الأنشطة ذات الصلة وفي حالة إدراجها في مرحلة مبكرة؛ فهناك حد لكيفية تأثيرها في تغيرات معينة، كما يُجرى غالبًا تجاهل استدامة المنظمات غير الحكومية الوطنية، فعند توفير تنمية القدرات فإنها ترتبط بصفة عامة بتنفيذ مشروع أو مبادرة معينة مثل كتابة المقترحات، الرصد والتقييم، والإبلاغ والتي تهدف إلى تمكين المنظمات غير الحكومية الوطنية لكي تصبح "شركاء منفذين" أفضل، كما لا يتوافر استثمار مستدام ومستمر في قدرة الشركاء على الاستمرار والإنجاز وتحليل السياق بصورة أفضل وإدارة المخاطر، فوفقًا لتحليل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول تبادل القدرات والشراكات الإنسانية في 2021، فقد تم توجيه 7 ملايين دولار أمريكي فقط (أو 0.9%) إلى المنظمات غير الحكومية المحلية بصورة مباشرة من أصل 775 مليون دولار أمريكي من التمويل الإجمالي حيث جاء 11% من هذه الأموال من جهات مانحة ثنائية، بينما جاء 89% من الصندوق الإنساني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وإجمالًا، فلم تُمنح المنظمات غير الحكومية الوطنية سوى 56 مليون دولار أمريكي (7.2%) في حين مُنحت المنظمات غير الحكومية الدولية 232 مليون دولار أمريكي (30%) وقُدمت بعض هذه الأموال من وكالات الأمم المتحدة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وقُدم 690 مليون دولار أمريكي (89%) إلى وكالات الأمم المتحدة.

التمويل – على مستوى التمويل، وعلى الرغم من بعض الأنشطة الجارية للتنسيق على الصعيد العالمي بين الشركاء متعددي الأطراف والمؤسسات المالية الدولية والحكومات والقطاع الخاص، فوفقًا لبعض المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات، لم تُترجم المناقشات إلى تغييرات تشغيلية ملحوظة ونتيجةً لذلك فقد شاركت المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والحكومات بصورة أقل نشاطًا في سد فجوات التمويل، فوفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كانت تتراوح مدة 23% من التمويل بين 3 سنوات أو أكثر حيث بلغت مدة 10% من التمويل مدة 3 سنوات، و6% من التمويل مدة 4 سنوات، و3% من التمويل مدة 5 سنوات، في حين بلغت نسبة التمويل الذي يتراوح بين 6 سنوات إلى 15 سنة نسبة 4%. **كانت تتراوح 57% من مدة التمويل بين سنة واحدة وسنتين، في حين بلغ 19% من مجموع التمويل مدة أقل من عام واحد.** لا يبدو أن التمويل يحظى بدعم من التحليل المشترك المدروس، حيث أعرب الكثير من المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات عن قلقهم إزاء عدم دعم التمويل المقدم من معظم الجهات المانحة لزيادة الاتساق بين إجراءات العمل الإنساني والتنمية والسلام، بالإضافة إلى غياب التمويل المرن القابل للتنبؤ وغير المخصص أو المخصص بدرجة متدنية في الغالب.

القطاع الخاص – لا تزال مشاركة القطاع الخاص في المجال الإنساني مشاركةً ضئيلةً، حيث تندر فرص التمويل التي تجمع بين الأطراف المعنية بالعمل الإنساني والتنمية والسلام وتشرك القطاع الخاص.

الجمهورية اللبنانية

يشهد لبنان الآن واحدةً من أسوأ الأزمات الاقتصادية التي واجهها على الإطلاق، إضافةً إلى عدم قدرة الحكومة على التغلب على عجزها وتناول احتياجات الجهات المانحة من أجل "الإصلاحات اللازمة بشدة" مما يجعل الأمور أكثر صعوبة، ونتيجة لذلك فقد تم تجميد كثير من المساعدات الإنمائية التي تُقدَّم للبلاد مما جعل الرؤية الاقتصادية الوطنية 2025 غير واقعية نوعًا ما، وفي أثناء وضع اللمسات الأخيرة على هذا البحث أعلنت الحكومة اللبنانية عن "إفلاس الدولة وبنك لبنان المركزي" وتستمر معاناة لبنان من أزمة اقتصادية حادة وصفها البنك الدولي بأنها "كساد متعمد".

كما يؤدي الهبوط السريع لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي في الآونة الأخيرة إلى تآكل القوة الشرائية للسكان ويخلق تحديًا إزاء الاستثمار، بالإضافة إلى ضعف إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للبلاد وتزايد نسبة البطالة إلى جانب التحديات التي تواجه الترابط الاجتماعي تدريجيًا.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، فإن تدفق اللاجئين السوريين وإقامتهم الطويلة في البلاد يضيف بالفعل طبقة جديدة من التوتر في البلاد.

مجال التركيز الخاص بالعمل الإنساني والتنمية والسلام	عالٍ	متوسط	منخفض
توجد سياسات وإستراتيجيات مكتوبة حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.	✕		
التعامل مع السلطات الحكومية والمحلية على مستوى العمل الإنساني والتنمية.	✕		
توجد لجنة توجيهية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعمل بنشاط.	✕		
تُجرى صياغة نتائج جماعية والعمل بنشاط نحو تحقيقها.	✕		
يتوافر التمويل الجيد (مرن، متعدد السنوات، قابل للتنبؤ، وغير مخصص).		✕	
يُجرى العمل على قدم وساق صوب العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من خلال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية والمجتمعات المستفيدة.		✕	
دمج عنصر السلام في نطاق العمل الإنساني والتنمية.	✕		

منخفض: تم إنجاز بعض العمل، لكن النتيجة لا تتماشى بعد مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية.
متوسط: تم إنجاز عمل ملحوظ، ولكن ما زال هناك عمل كثير لإنجازه.
عالٍ: تم إنجاز قدر كبيرة من المواءمة مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التقدم المحرز والفرص والتحديات

لقد بُذل جهد كبير في لبنان لتعزيز نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، فالجهات الفاعلة على علم جيد نسبيًا بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلا أن الدراسة قد أظهرت أن هناك حاجة لوعي تشغيلي إضافي كما ذكر المشاركون في البحث من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ومنتديات المنظمات غير الحكومية أن هناك فرصًا كثيرةً لزيادة تعزيز تطبيق مختلف جوانب الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

السياسات والخطط والاستراتيجيات – وفقًا للفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC Lebanon, 2021) فإن فريق الأمم المتحدة القُطري يقوم بتطبيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من خلال الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة في لبنان حيث تم وضع بعض خطط العمليات مثل خطة الاستجابة للأزمات، النداءات الإنسانية،

وإطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار الذي يركز على اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا وداخل سوريا، في حين تقوم خطة الاستجابة الإنسانية التي وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بإتاحة المجال أمام الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بتقديم الإغاثة المطلوبة بصورة ملحة والتي يحتاجها اللاجئون والمجتمعات المضيفة للتغلب على الظروف الصعبة التي يمرون بها حاليًا. بوجود هذه الخطط التشغيلية يتحقق التوافق بين المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ والعمل الإصلاحي وإعادة الإعمار طويل الأجل.

يوجد لدى الصندوق الإنساني اللبناني بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مجلس استشاري يضم منظمتين غير حكوميتين محليتين، وفي حين أنه لم يتم تعيين مستشار للترابط حتى الآن إلّا أنّ مكتب المنسق المقيم يعمل بصفته الأمانة العامة للترابط، ولا يملك لبنان إستراتيجية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ويتوقع أن يقوم التقييم القُطري المشترك بالمساعدة في وضع إطار جديد للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والذي سيمثل الركيزة الأساسية لنُهُج الترابط في لبنان، ويشمل الإطار الإستراتيجي الحالي للأمم المتحدة -والذي وُضِع للفترة 2017-2020 وتم تمديده إلى نهاية عام 2022، نتائج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والتي تغطي أنشطة العمل الإنساني والتنمية والسلام ومن بينها الأولويات الاجتماعية، والسياسية/الخاصة بالسلام، والأمن/الحوكمة، والأولويات الاقتصادية والبيئية. وحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإنه على الرغم من التحديات الاقتصادية الأخيرة إلا أن وكالات الأمم المتحدة والشركاء كانوا يعملون على تحسين تحليلات مشتركة وإطلاق برامج مشتركة تتسق مع الأولويات المتفق عليها. وفيما يبدو أن الفجوة الرئيسية تتمثل في "عدم وجود إستراتيجية تمويل مشتركة لدعم نُهُج الترابط في لبنان".

حسب بعض المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات، فإن جودة عمل المنظمات غير الحكومية الوطنية مرتفعة نسبيًا، كما تم إطلاق برامج الصمود المجتمعي خلال الأعوام القليلة الماضية. لقد قُوبل انفجار ميناء بيروت غير المسبوق باستجابةٍ فوريةٍ من الجهات الوطنية والمحلية الفاعلة في المجتمع المدني، حيث أظهرت نتائج الانفجار الدور الهام لجمع المعلومات والحصول على الخدمات وسرعة تقديمها، وبالإضافة إلى ذلك فقد لعب المجتمع المدني دورًا كبيرًا في التغير الاجتماعي والسياسي، وبالتالي فإن الدور النشط الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية المحلية والمشاركة المستمرة مع هذه المنظمات المحلية يمكن أن يمهد الطريق لبذلِ مزيدٍ من الجهود صوب تجسيد الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في المجال الإنساني والإنمائي.

التحليل المشترك – وضع الإطار الإستراتيجي للأمم المتحدة بناءً على التحليل القُطري المشترك الذي يضم تحليلات من مختلف محاور الأمم المتحدة ممّا يوفر إسهامات بشأن السلام والأمن والتنمية، كما جرى إعداد التقدير والدراسة الاستقصائية والتقييم الخاص بلبنان بمشاركة الشركاء في مجال العمل الإنساني، وهو ملف عبر الإنترنت يضم التقديرات والدراسات الاستقصائية والتقييمات المكتملة والجارية والمخطط لها، التحليل القُطري المشترك. يتم تكرار التحليل القُطري المشترك كل عام بالإضافة إلى تبادل المعلومات مع جميع الشركاء وكذلك من خلال المجموعات والفرق العاملة التقنية، فعلى الرغم من وجود مثال جيد على التحليل المشترك إلا أن أعضاء المنظمات غير الحكومية الذين أجريت معهم مقابلات قد ذكروا أن التحليل المشترك نادر نسبيًا مما يمثل تحديًا، كما يقل استخدام المعلومات المتبادلة مع المجموعات أو الفرق العاملة التقنية لدعم أو توجيه عملية اتخاذ القرار البرامجية أو التخطيطية.

إعداد وتنفيذ البرامج والتخطيط المشترك – حسب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، يُطبق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على المستوى الاستراتيجي من خلال الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة وخطط الاستجابة التشغيلية التي تتناول تنفيذها بشكل منسق تنسيقًا جيدًا، ومن أمثلة ذلك الاستجابة لانفجارات ميناء بيروت التي نُفذت من خلال عملية مشتركة من ثلاث مراحل تشمل تقييم الاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها، التعافي، الإصلاح، وإعادة الإعمار؛ وعلى غرار ذلك فقد نتج إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار عن التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت الذي أجري مباشرةً بعد انفجار ميناء بيروت.
(IASC Lebanon, 2021)

التنسيق – يُعد التنسيق مع المجموعات والفرق العاملة التقنية تنسيقًا منظم تنظيمًا جيدًا إلى حد معقول على الرغم من أنها لا تتماشى مع اعتبارات الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ويُعد تبادل الآراء أمرًا طبيعيًا خلال اجتماعات التنسيق حتى رغم ندرة الآثار البرامجية لتبادل الآراء والمناقشات حول العمل الإنساني والتنمية والسلام.

النتائج الجماعية – حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هناك فرصة للاستفادة من خطط إطار الإصلاح والتعافي وإعادة الإعمار من خلال عملية تصميم الإطار الإستراتيجي للأمم المتحدة لتحقيق نتائج جماعية تجمع بين الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلا أنه حتى الآن لم تتم صياغة نتائج جماعية للبنان رغم أنه من المتوقع أن تتضمن النسخة المنقحة من الإطار الإستراتيجي للأمم المتحدة نتائج مشتركة حول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني والتنمية والأمن والسلام.

التمويل – على الرغم من نفور الجهات المانحة من إشراك ودعم الحكومة القاصرة عن أداء مهامها بنشاط وتوقع الإصلاحات، إلا أنها جاهزة ومستعدة للاستثمار في التمويل طويل الأجل حيث إن هناك فرصة لزيادة كمية وجودة التمويل وإتاحة التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الوطنية ففي عام 2021 تم صرف ما يزيد مجموعه عن 1.4 مليار دولار أمريكي على مختلف أنواع الأنشطة في مجالات من بينها الأمن الغذائي، التعليم، الرعاية الصحية، المساعدة الأساسية، الحماية الاجتماعية، وغيرها من القطاعات، كما قدمت الجهات المانحة إسهامًا قويًّا في عام 2022 وإن كان لا يزال هناك التزام كبير بنحو 600 مليون دولار أمريكي. (United Nations Lebanon, n.d.) وعلى الرغم من الفرص السانحة إلا أن هناك تحديًا يكمن في الانخفاض التدريجي للتمويل بسبب انعدام الثقة بالحكومة والمفاهيم المغلوطة. وفي عام 2021 تم دفع ما مجموعه 1.2 مليار دولار أمريكي إلى لبنان (96% من الجهات المانحة العشرة الأولى) حيث تم تخصيص ما يقل بقليل عن 7.2% منها (28.6 مليون دولار أمريكي) للبرامج الإنسانية. ذكر المشاركون الذين أجريت معهم مقابلات لهذا البحث أنه على الرغم من التزام بعض الجهات المانحة بتقديم التمويل النوعي إلا أن معظم الجهات المانحة ما تزال مترددة في تقديم التمويل المرن متعدد السنوات والقابل للتنبؤ.

دراسة حالة:

إقامة شراكات مستدامة
خدمات الحماية في لبنان

مع فكرة تحسين فرص الحماية لكلٍّ من اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال تمكين أصحاب الحقوق من ممارسة حقوقهم، قام مركز الموارد للمساواة بين الجنسين (أبعاد) بتصميم برنامج يستخدم جولة بالحافلة للوصول إلى الفئات السكانية الأكثر تهميشًا والمناطق النائية لتقديم خدمات الحماية إلى المجتمع.

نهج العمل الإنساني: يشمل النهج توطين التنسيق بهدف إقامة شراكات مستدامة مع مجالس البلدية وقادة المجتمع والمنظمات غير الحكومية الشريكة، واستخدمت جولة الحافلة مجموعة متنوعة من أنشطة إذكاء الوعي ومن بينها دورات إعلامية، عرض بالفيديو، مناقشات حية، عروض مسرحية، وأحداث مجتمعية، واستخدمت هذه المنهجيات لتبادل المعلومات بشأن الصحة والموارد القانونية وموارد الحماية وتقديم الخدمات النوعية.

نهج التنمية: تستند طريقة المشروع إلى مفهوم بناء قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الأزمات والعمل صوب تعزيز وكالتهم الذاتية حتى تتخذ قرارات مستنيرة تؤثر في حياتهم. أجريت جولات المشروع بناءً على التنسيق المحلي بهدف إقامة شراكات مستدامة مع مجالس البلدية وقادة المجتمع والمنظمات غير الحكومية الشريكة.

نهج بناء السلام: تتصدى الجولة للتوترات الاجتماعية وتجمع مختلف فئات المجتمع لحضور أحداث متنوعة وتكفل أن يشمل النشاط جميع الفئات. ركزت هذه المبادرة التي تقود إلى الحماية على تناول احتياجات الحماية العاجلة من أجل المجتمعات المحلية ومجتمعات اللاجئين.

التنسيق – تعتبر المجموعات والفرق العاملة التقنية نشطة بالكامل وتجمع بين ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. يمكن تحسينهم أكثر للتركيز على أهداف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وتوجيه جمع البيانات وتحليلها في جهد أكثر تنسيقًا، وتمكين المستفيدين ومجتمعاتهم ومسؤولي الحكومة المحلية من المشاركة في عملهم بشكل أوثق. يمكنهم أيضًا توسيع نطاق تعاونهم لزيادة تبادل البيانات والخبرات الجيدة حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. يعتبر التنسيق بين المجموعات والفرق العاملة التقنية أقل انتشارًا، مما يؤدي إلى تقديم مساعدات إنسانية أقل تنظيماً وتزامناً كافياً عبر القطاعات المختلفة، لذلك يجب أن يكون الترابط نقطة ثابتة في جدول الأعمال عبر آليات التنسيق.

التعامل مع السلطات - تلاشت ثقة الجهات المانحة إلى حد ما بسبب تغير الحكومة اللبنانية كل عام واستبدال أعضاء مجلس الوزراء بشكل متكرر وتباين مواقفهم بين الأحزاب السياسية والدينية. ومع ذلك، فإن الحكومات المحلية مستقرة نسبيًا ويمكنها تقديم الخدمات والمساهمة في تعزيز تنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مناطقها. ومن ثم، هناك فرصة لبناء قدراتها وتعزيز مشاركتها الفعالة في تنفيذ نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الفهم غير المتسق للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - خلال المقابلات، أعرب أحد المشاركين عن أن "الحكومة تعاني من نقص في الفهم الجيد للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، مما أدى إلى ارتباك حول ما يندرج تحت القطاع الإنساني أو التنموي، من حيث صلته ببدء تنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام." إن فاعلية الحكومة في تعزيز التخطيط وإعداد وتنفيذ البرامج والعمل للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لا تَكاد تُذكر. يوجد أيضًا فهم غير متسق للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حيث توجد تصورات مختلفة حول طبيعة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولا يزال تنفيذه لغزًا بالنسبة للكثيرين. إن تنمية القدرات التي تهدف إلى تعزيز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعزيز قدرات مجتمع منظمات المجتمع المدني نادرة ومتاحة في الغالب فقط من خلال بعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي لديها إستراتيجيات عالمية للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

تعاني فلسطين من بيئة مُسيّسة للغاية، ويبدو أن الجهود المتعلقة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام تتعارض مع مستويات مختلفة من التحديات السياسية من كلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي هذا السياق، لم يعد أمام العديد من الدول المانحة أي بديل سوى محاولة الموازنة بين الموقفين المتضاربين من خلال النهج البرنامجي الذي يبدو أنه لا يفي بتطلعات الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. تؤدي الطبيعة المطولة للنزاع إلى زيادة تفاقم الحالة، حيث لا يمكن لجهات تقديم المعونة أن تعالج الطبيعة المستدامة للحاجة بشكل فعال. تمثل الحكومة غير الفعالة وسلطات حماس، التي تحكم قطاع غزة، والخاضعة للجزاءات، والقيود الإسرائيلية على العمل في المنطقة "ج" عوامل تقييد إضافية في ضمان استمرار تقديم المساعدات إلى المجتمعات.

مجال التركيز الخاص بالعمل الإنساني والتنمية والسلام	عالٍ	متوسط	منخفض
توجد سياسات وإستراتيجيات مكتوبة حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.	✖		
التعامل مع السلطات الحكومية والمحلية على مستوى العمل الإنساني والتنمية.	✖		
يوجد لجنة توجيهية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعمل بنشاط.	✖		
تُجرى صياغة نتائج جماعية والعمل بنشاط نحو تحقيقها.	✖		
يتوافر التمويل الجيد (مرن، متعدد السنوات، قابل للتنبؤ، وغير مخصص).		✖	
يُجرى العمل على قدم وساق صوب العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من خلال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية والمجتمعات المستفيدة.		✖	
دمج عنصر السلام في نطاق العمل الإنساني والتنمية.	✖		

منخفض: تم إنجاز بعض العمل، لكن النتيجة لا تتماشى بعد مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية.
متوسط: تم إنجاز عمل ملحوظ، لكن ما زال هناك عمل كثير لإنجازه.
عالٍ: تم إنجاز قدر كبيرة من المواءمة مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التقدم والفرص والتحديات

النتائج الجماعية والسياسة والإستراتيجية الخاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - وفقًا لمصادر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن فريق الأمم المتحدة القطري يشارك بنشاط في تخطيط UNSCDF الذي سيؤثر في تطوير إستراتيجية الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. لم يتم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية السابق لعام 2018-2022 "لأسباب سياسية" ولم يتم وضع سياسة رسمية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. سيقوم الفريق القُطري المعني بالعمل الإنساني وفريق الأمم المتحدة القُطري بوضع سياسة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام للأراضي الفلسطينية المحتلة والنتائج الجماعية مع تطوير UNSCDF لعام 2023. حتى الآن، لم يُجْرِ صياغة أي نتائج جماعية للأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من أنه من المتوقع أن يتضمن تطوير UNSCDF لعام 2023 نتائج مشتركة حول الجهات الفاعلة في السلام والأمن والتنمية والمجال الإنساني. ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، من المتوقع أن تكون العملية شاملة وتشاورية، حيث ستضم المنظمات غير الحكومية بخلاف أولئك الأعضاء في الفريق القطري المعني بالعمل الإنساني. وكجزء من عملية تطوير سياسة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ينظر مكتب المنسق المقيم في تعيين "مستشار" وقد حدد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالفعل جهة مانحة من المحتمل أن تقدم الدعم التمويلي. قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتعيين أحد متطوعي الأمم المتحدة للمساعدة في عملياتهم للانضمام إلى مكتب المنسق المقيم المعني بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

كان إنشاء الأدلة على ممارسات الترابط يدعم بشكل إيجابي تنفيذ الترابط. في عام 2021، جرى إصدار أحدث وثيقة من جانب شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، بعنوان "تنفيذ الترابط الثلاثي، التحديات والفرص، حالة فلسطين". تحدد هذه الوثيقة تسعة عناصر محددة من شأنها أن تقود نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في فلسطين. وتشمل هذه العناصر تحديد الاتجاه الإستراتيجي، والتنسيق، وتكييف ترتيبات التمويل، وإجراء التحليلات المشتركة، واستخلاص النتائج الجماعية، واستخلاص خطط التنفيذ المشتركة، والتنفيذ، والرصد، والتقييم، وبناء القدرات. ووفقًا لممثلي شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الذين جرت مقابلتهم من أجل البحث، تشارك بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية الآن بنشاط في تطوير إستراتيجياتها التنظيمية الخاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

في نوفمبر 2020، نظّم منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية، المسمى برابطة وكالات التنمية الدولية، مناقشة مائدة مستديرة حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. أسفرت هذه المناقشة عن بعض التوصيات، بما في ذلك الدعوة إلى عملية شاملة وتشاركية تتمحور حول الإنسان لتمكين التحليلات والمساءلة بشكل أفضل من خلال نهج تصاعدي يشمل منظمات المجتمع المدني المحلية وكذلك المدافعين عن حقوق الإنسان عبر الخط الأخضر؛ ومرونة المجتمع مع التركيز على احتياجات وتطلعات المجتمعات المحلية على المدى القصير والطويل؛ والتزام مشترك بأجندة العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية؛ والتركيز على تعزيز التحليل المشترك، بما في ذلك تحليل مختلف مستويات الصراع؛ والترويج لنهج مرن، أي تكيّفيّ وشامل لعدة قطاعات وقائم على المنطقة، لتقديم المساعدة. كما أكدت التوصيات على ضرورة تحديد عنصر السلام في الترابط الثلاثي. لا ينبغي أن يقتصر السلام على "قضايا الصراع الكبيرة، بل يجب أن يضم أيضًا النزاعات على المستويات الدنيا، بما في ذلك داخل المجتمع الفلسطيني، على مستوى المجتمع المحلي وكذلك الأمن الفردي".

تقوم أيضًا العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية، مثل كير فلسطين ووي وورلد والمعونة الكنيسة الدنماركية/ المعونة الكنسية النرويجية وغيرها، بتنفيذ برامج مختلفة مدمجة مع نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. هذه المشاريع متعددة السنوات ببعض المرونة وتحتوي على عنصر العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية بشكل كبير وتعالج جميع الركائز الثلاثة للترابط.

وفقًا لبعض المشاركين الذين جرت مقابلتهم، فإن جودة عمل المنظمات غير الحكومية الوطنية عالية نسبيًا. حيث تمتلك المنظمات غير الحكومية الوطنية المعرفة والخبرة والأدوات اللازمة لوضع إستراتيجية متوسطة إلى طويلة المدى يتم من خلالها تحقيق تكامل بين جميع البرامج بشكل كامل. وجرى إطلاق بعض الأمثلة المرتبطة ببرامج مرونة المجتمع خلال السنوات القليلة الماضية. بسبب

الهياكل الحكومية التي تواجه تحديات قلّت ثقة الجهات المانحة إلى حد ما، بينما في قطاع غزة تخضع حماس لجزاءات من جانب معظم الجهات المانحة. ومع ذلك، خارج قطاع غزة، تتمتع الحكومات المحلية بالاستقرار النسبي ويمكنها تقديم الخدمات والإسهام في تعزيز تنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مناطقها. ومن ثم، هناك فرصة لبناء قدراتها وتعزيز مشاركتها الفعالة في تنفيذ نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. لا يزال الحصول على التمويل الكافي والنوعي لتعزيز الاستدامة المؤسسية أحد الحواجز الرئيسية للجهات الفاعلة المحلية.

التحليل المشترك - لجمع البيانات وإجراء التحليل، يعتمد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على فريق التنسيق المشترك بين المجموعات التابع له، الذي أدار فريق التنسيق المشترك بين المجموعات في غزة وفريق التنسيق المشترك بين المجموعات في الضفة الغربية. تُجمع مجموعة بيانات الأمم المتحدة/ الفريق القطري المعني بالعمل الإنساني الوثائق التي جرى جمعها من خلال الأفرقة العاملة التقنية المختلفة، ثم تشاركها مع مجتمع المعونة لمزيد من التحليل. ووفقًا للتقرير القطري الموجز للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لعام 2021 (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2021)، ستقوم كيانات الأمم المتحدة والحكومة الفلسطينية والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية في المجتمع المدني بشكل مشترك بإجراء استقصاء يشمل 7500 أسرة لتقييم احتياجات القطاعات المتعددة. "بحلول نهاية عام 2021، سيطلق مكتب المنسق المقيم منصة تفاعلية إلكترونية لتصور وتحليل نهج الترابط، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالاحتياجات والمخاطر ونقاط الضعف". بينما يتم إجراء بعض العمل على التحليل المشترك، وصفه غالبية الأشخاص الذين جرى مقابلتهم بأنه يمثل تحديًا وأشاروا إلى أن التحليل المشترك نادر نسبيًا. ويتم استخدام المعلومات التي جرى مشاركتها مع المجموعات أو الأفرقة العاملة التقنية بشكل أقل لدعم أو توجيه التخطيط أو اتخاذ القرارات البرامجية. أفاد بعض ممثلي المنظمات غير الحكومية أنه على الرغم من أن الأمم المتحدة والجهات المانحة تصدر وثائق قابلة للمقارنة، فإنهم في بعض الأحيان لا يشاركونها مع مجتمع المنظمات غير الحكومية، مما يعيق التنسيق والتعاون الوثيقين بين مجتمع المعونة بأكمله. وذكر أن الاجتماعات التي تعقدها وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة في كثير من الأحيان يحضرها عضو أو عضوان من المنظمات غير الحكومية ووجهة نظرهم لا تحصل على الاهتمام والدعم اللازمين.

التخطيط المشترك وإعداد وتنفيذ البرامج - وفقًا للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2021)، سيتم استخدام نهج مشترك عبر الجهود الإنمائية والإنسانية للدورة المقبلة لإعداد وتنفيذ البرامج. ومن المتوقع إطلاق التحليل القُطري المُشترك والاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية وإطار التعاون/ عمليات خطة الاستجابة الإنسانية. المناقشات جارية مع السلطة الفلسطينية والشركاء الدوليين الرئيسيين لتنفيذ برنامج استجابة وتَعافٍ متوسط وطويل الأجل لغزة. ومن المتوقع أن يشارك البنك الدولي بشكل كامل في العملية القادمة.

التنسيق - التنسيق داخل المجموعات والفرق العاملة التقنية منظم تنظيماً جيداً بشكل معقول، على الرغم من أنه لا يتماشى مع اعتبارات الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ويعتبر التنسيق بين المجموعات والفرق العاملة التقنية المختلفة غير موجود، مما يؤدي إلى عدم وجود تقديم للمساعدات الإنسانية بطريقة منظمة تنظيماً جيداً ومتزامنة بشكل ملائم عبر القطاعات المختلفة. هناك فرصة على مستوى التنسيق والمجموعات والفرق العاملة التقنية لتكون أكثر نشاطاً بشكل كامل وتجمع بين ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويمكن تحسينهم أكثر للتركيز على أهداف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتوجيه جمع البيانات وتحليلها على أساس مشترك أكثر.

التمويل - هناك فرصة لزيادة كمية ونوعية التمويل وإتاحة المزيد من التمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الوطنية. حيث تتلقى بعض المنظمات غير الحكومية الدولية بالفعل تمويلًا طويل الأجل ويمكن تمديد هذا التمويل ليشمل المنظمات غير الحكومية الوطنية أيضًا. في حين أن بعض الجهات المانحة، مثل الحكومة الكندية والحكومة السويسرية وغيرها، قد دعموا ومَوّلوا مشاريع الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، إلا أن الترابط ليس الشرط السائد لقرارات التمويل وما زال. واتفق كل مَن جرت مقابلتهم من أجل البحث على أن دعم الجهات المانحة قد تقلص. وتمت الإشارة إلى بعض أسباب تقلص التمويل مثل عدم ثقة الجهات المانحة في السلطات الفلسطينية، وتصور الجهات المانحة أن بعض المنظمات غير الحكومية الوطنية قد تكون مرتبطة بـ "منظمات إرهابية"، والميل العام للجهات المانحة لفقدان التركيز على مثل هذه الأزمة الإنسانية الممتدة.

دراسات الحالة

المجتمعات كوكلاء للتغيير
الأراضي الفلسطينية المحتلة

في الضفة الغربية وقطاع غزة، استحدثت المعونة الكنيسة الدانمركية/ المعونة الكنسية النرويجية مشروعًا فريدًا يركز على بناء المجتمعات التي تتسم بالمرونة وتمكين المجتمعات من خلال دعمها لتصبح وكيل التغيير الخاص بنفسها. جرى تصميم هذا المشروع لتلبية الاحتياجات الفورية والتخطيط لإستراتيجيات متوسطة وطويلة المدى تتعلق بشكل أساسي بإشراك المجتمعات المحلية وتمكينها. واستند التدخل إلى فهم أن المجتمعات المتضررة من الأزمة هي أول المستجيبين. جرى تشكيل المجموعات المستندة إلى المجتمع المحلي وتمكينها لمعالجة المخاطر المجتمعية وفهم الاحتياجات والدفاع عن حقوقها. كما جرى تقديم منح صغيرة للمساعدة في تنفيذ خطط العمل التي وضعتها المجموعات.

النهج الإنساني - تضمن المشروع تعزيز القدرات والتعلم للمجتمعات للتعبئة الذاتية، والتنظيم الذاتي، والتوقع، وتصميم مشاريعها الخاصة. وبالتالي، جرى تحقيق تحول في القوة نحو الجهات الفاعلة المحلية وتيسير زيادة الشعور بملكية وقيادة المجتمع المحلي. يبني هذا النهج ثقافة عمل جديدة داخل المجتمع، بحيث يحول تفكير أفراد المجتمع من المصالح الفردية إلى المصالح المجتمعية.

النهج الإنمائي - تأخذ طبيعة هذا المشروع في الاعتبار علاقات القوة داخل فئات المجموعة المجتمعية مثل المرأة والشباب التي ترتبط بالعمر والأسرة والوضع الاجتماعي والانتماءات السياسية والوضع الاقتصادي. وقد ركز على تعزيز دور المرأة في المجتمع وتغيير النظرة إلى دور المرأة والتمعن في دورها الرئيسي ونجاحاتها في تحقيق التماسك الاجتماعي وجهودها في بناء السلام.

نهج بناء السلام - يتماشى إنشاء وكلاء التغيير مع التزامات المنظمات تجاه " المجتمع من أجل التغيير" وأجندة العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية. كما يغير مفهوم الإيذاء ويمكّن أفراد المجتمع من تحقيق تغيير حقيقي بشروطهم في أثناء الحالات العصيبة والطارئة وفي الوقت نفسه معالجة قضايا الاستدامة المحلية طويلة الأجل. وهذا نهج طويل الأجل يتطلب تمويلًا مرنًا ليتم تكراره. يلزم تنسيق فريد مع مجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية الدولية والسلطات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية لضمان اتباع نهج متماسك وللحصول على الالتزام بالدعم المستمر للشركاء الذين لديهم ولايات مزدوجة تركز على الاحتياجات الطارئة والعاجلة في أثناء التخطيط لقضايا الاستدامة طويلة الأجل.

الفهم الموحد للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - وفقًا لممثل أحد الجهات المانحة الذي جرت مقابلته من أجل هذا البحث، هناك غموض كبير حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. من وجهة نظر البعض، يعتبر الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام مشروعًا وليس نهجًا. يوجد أيضًا فهم غير متسق للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حيث توجد تصورات مختلفة حول طبيعة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولا يزال تنفيذه لغزًا بالنسبة للكثيرين.

على مدى السنوات القليلة الماضية، تدهورت العلاقات بين مجتمع المعونة، بما في ذلك مجتمع المانحين، والسلطة الفلسطينية. ونتيجة لذلك، تقلص دعم الجهات المانحة للحكومة وانخفضت مشاركتهم النشطة في عملية الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلى مستوى ضئيل. وقد ذكر بعض الخبراء الذين جرى مقابلتهم من أجل هذا البحث أن السلطة الفلسطينية غالبًا ما تعتبر المساعدة الإنسانية والتنموية التي تقدمها المنظمات غير الحكومية في منافسة مع خدماتها. وقد يكون هذا الموقف هو السبب في عدم تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة 2018-2022 "لأسباب سياسية".

أما في قطاع غزة، فإن الوضع حرج أكثر، حيث تتبع معظم الجهات المانحة الرئيسية سياسة عدم الاتصال مع حماس، الحزب الحاكم. نتيجة لذلك، يتم تجنب المشاركة المباشرة للسلطات، مما يؤدي إلى بعض أوجه القصور في التنسيق المتعلق بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

قيادة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - على الرغم من الجهد الأخير من جانب منسق الشؤون الإنسانية لتنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ذكر العديد من ممثلي المنظمات غير الحكومية أن وكالات الأمم المتحدة في الماضي أخذت حيزاً من حيث تنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ونتيجة لذلك، لم يتم النظر في المبادرات المنسقة لتمكين تقدم مستدام نحو تحقيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على أرض الواقع. وكان التصميم المنسق بشكل فعال ومتعدد الوجوه للسياسات والإستراتيجيات، فضلاً عن العمل المنسق نحو صياغة نتائج جماعية، مفقودًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تنمية القدرات - ذكر معظم ممثلي المنظمات غير الحكومية الذين جرت مقابلتهم من أجل هذا البحث أن تنمية القدرات التي تهدف إلى تعزيز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والمجتمع نادرة ومتاحة في الغالب فقط من خلال بعض المنظمات غير الحكومية الدولية التي لديها إستراتيجيات عالمية للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية.

جمهورية العراق

في أغسطس 1990، اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 661، الذي فرض جزاءات على العراق بعد غزو نظام صدام حسين للكويت. مثل برنامج النفط مقابل الغذاء الذي ترعاه الأمم المتحدة بداية برامج المساعدة الإنسانية في الدولة. بعد الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003، اندلعت حالة طوارئ جديدة وأسفرت عن تدفق اللاجئين العراقيين إلى البلدان المجاورة وكذلك العديد من الأشخاص المشردين داخلياً. بعد سقوط الموصل في يونيو 2014 في يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، اندلعت الموجة الثالثة من حالات الطوارئ الإنسانية التي استمرت حتى اليوم رغم سقوط داعش في نوفمبر 2017. بعض السمات الرئيسية لحالات الطوارئ الإنسانية في العراق تشمل الفقر ونقص فرص العمل والنزوح الداخلي وانعدام الأمن والإرهاب، بالإضافة إلى الافتقار إلى السُبل الكافية للحصول على خدمات الرعاية الصحية والتعليم وسبل العيش الأساسية.

مجال التركيز الخاص بالعمل الإنساني والتنمية والسلام	عالٍ	متوسط	منخفض
توجد سياسات وإستراتيجيات مكتوبة حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.	✖		
التعامل مع السلطات الحكومية والمحلية على مستوى العمل الإنساني والتنمية.	✖		
توجد لجنة توجيهية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعمل بنشاط.	✖		
تُجرى صياغة نتائج جماعية والعمل بنشاط نحو تحقيقها.	✖		
يتوافر التمويل الجيد (مرن، متعدد السنوات، قابل للتنبؤ، وغير مخصص).	✖		
يُجرى العمل على قدم وساق صوب العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من خلال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية والمجتمعات المستفيدة.	✖		
دمج عنصر السلام في نطاق العمل الإنساني والتنمية.	✖		

منخفض: تم إنجاز بعض العمل، لكن النتيجة لا تتماشى بعد مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية.
متوسط: تم إنجاز عمل ملحوظ، لكن ما زال هناك عمل كثير لإنجازه.
عالٍ: تم إنجاز قدر كبيرة من المواءمة مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التقدم والفرص والتحديات

النتائج الجماعية والسياسة والإستراتيجية الخاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - وفقًا للإطار الإستراتيجي والتشغيلي للحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات (حكومة العراق، 2021)، جرى إنشاء هيكل تنسيق الحلول الدائمة في عام 2021 لحل مشكلة النزوح الداخلي في العراق. أنشأ مكتب رئيس الوزراء ووزارة التخطيط ووزارة الهجرة والنزوح هذا الهيكل، تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وكذلك المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. وهدفه هو تقريب الترابط بين

العمل الإنساني والتنمية والسلام، والجمع بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى المتخصصة في البرامج الإنسانية والإنمائية وتحقيق الاستقرار وبناء السلام، ودعم حكومة العراق في تنفيذ خطة الحلول الدائمة الوطنية الخاصة بها. تعمل الآلية كمنصة مشتركة لتنسيق وتنفيذ الأنشطة التي تسهم في إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي. ولها ثلاثة أهداف رئيسية، وهي: "(1) تهيئة مساحة للجمع بين الجهات الفاعلة المختلفة عبر الترابط بغرض معالجة النزوح الذي طال أمده؛ و(2) الدعم في تنظيم وإدماج أنشطتهم بطريقة تدعم نتائج الحلول الدائمة؛ و(3) وضع واعتماد أطر ونُهج للسياق العراقي تعزز الالتزام بالمعايير الدولية". من المتوقع أن تدعم هذه الآلية "قدرة الجهات الفاعلة في مجال تقديم المعونة على أداء دور تكميلي للحكومة على المستويين الوطني والمحلي، مع الاعتراف بأن السلطات المحلية والوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تهيئة الظروف لإيجاد - ودعم - الحلول الدائمة للسكان المشردين داخلياً".

الانتقال من المعونة الإنسانية إلى المعونة الإنمائية - على الرغم من أن الاحتياجات الإنسانية لا تزال سائدة في الدولة، بسبب الطبيعة المستدامة لهذه الاحتياجات، اتفقت الحكومة العراقية ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على أن برنامج الاستجابة الإنسانية سينتهي بحلول عام 2023 وسيتم تسليم جميع الأنشطة الإنسانية المتبقية رسميًا إلى الحكومة العراقية. يركز البرنامج الإنساني الحالي الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على شمال العراق، حيث نزح الناس بسبب قمع داعش. وفي الوقت الحالي، لم يتبقَ سوى مخيم واحد للنازحين داخليًا، ومن المتوقع أن يظل مفتوحًا لبعض الوقت نظرًا لوجود صراعات اجتماعية مستمرة في مناطق السكان الأصلية. كما ركز البرنامج الإنساني الذي يقوده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الغالب على العائدين بدلاً من النازحين داخليًا.

يقود برنامج التنمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويسمى إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهو برنامج إنمائي مدته خمس سنوات جرى توقيعه بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة العراقية. وبينما تقترح الأمم المتحدة عنصر الحلول الدائمة لبرنامج التنمية، فإن الصندوق الاستئماني لتنمية العراق - وهو الهيئة المتاحة حصريًا لوكالات الأمم المتحدة - سيديره برنامج التنمية الحكومي. وسيشمل عنصر بناء السلام؛ لكن لن يشتمل على عنصر إنساني. ومن ثم، يتحول البرنامج الإنساني البحت إلى نهج الترابط المزدوج مع عصر التنمية وبناء السلام؛ لكنه يخلو من العنصر الإنساني.

هناك فرص لزيادة الشراكة المجدية بشكل كبير بين المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات غير الحكومية الدولية لتمكين تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية وتحسين فعالية برامج المنظمات غير الحكومية الدولية ونواتجها. ويوجد بعض التعاون والمشاركة من جانب السلطات المحلية وكذلك المجتمعات المحلية، بما في ذلك الجهات المستفيدة، على الرغم من وجود مشاركة محدودة في عمليات صنع القرار والتخطيط.

مساحة للجمع بين الجهات الفاعلة المختلفة عبر الترابط بغرض معالجة النزوح الذي طال أمده؛ و(2) الدعم في تنظيم وإدماج أنشطتهم بطريقة تدعم نتائج الحلول الدائمة؛ و(3) وضع واعتماد أطر ونُهج للسياق العراقي تعزز الالتزام بالمعايير الدولية". من المتوقع أن تدعم هذه الآلية "قدرة الجهات الفاعلة في مجال تقديم المعونة على أداء دور تكميلي للحكومة على المستويين الوطني والمحلي، مع الاعتراف بأن السلطات المحلية والوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تهيئة الظروف لإيجاد - ودعم - الحلول الدائمة للسكان المشردين داخلياً".

> بسبب الطبيعة المتغيرة للاحتياجات الإنسانية، سينتهي برنامج الاستجابة الإنسانية بحلول عام 2023 وسيتم تسليم جميع الأنشطة الإنسانية المتبقية رسميًا إلى الحكومة العراقية.
>
> (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق)

التمويل - وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن تمويل المعونة الإنسانية يتضاءل. اعتبارًا من 31 يناير 2022، انخفض التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية من أكثر من 600 مليون دولار أمريكي إلى حوالي 377 مليون دولار أمريكي، ويخدم حوالي 960000 شخص مقارنة بـ 1.1 مليون شخص في عام 2021 (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق، 2022). يُقدَّم حوالي 4 في المائة من هذا التمويل للمنظمات غير الحكومية الوطنية، بينما يُوجه 77 بالمئة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية، و18 بالمئة إلى وكالات الأمم المتحدة، و7 بالمئة لآليات التمويل الجماعي. إجمالي التمويل المقدم للعراق 594 مليون دولار أمريكي، حيث إنه بالإضافة إلى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية جرى تقديم 217 مليون دولار إضافية من خلال آليات غير متعلقة بخطة الاستجابة الإنسانية. يُستخدم بعض التمويل للحلول الدائمة، والتي تشمل أيضًا بعض أنشطة التنمية. سيستمر تمويل برامج التنمية وبناء السلام من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف وسيتم الاضطلاع بها تحت إشراف مباشر من الحكومة. ويثق ممثلو المنظمات غير الحكومية الذين جرت مقابلتهم لهذا البحث من أن التمويل المستقبلي للمنظمات غير الحكومية سيستمر، على الرغم من أن حجم هذا التمويل ونطاقه

لم يتضحا بعد.

التحليل المشترك - لجمع البيانات وإجراء التحليل، يعتمد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنساني على آليات التنسيق بين المجموعات التابعة له التي تجمع البيانات "لمصفوفة تتبع النزوح؛ والأنشطة التشغيلية مثل إعادة بناء المساكن والبنية التحتية وسبل العيش والنقد مقابل العمل والمشاركة المجتمعية، بالإضافة إلى الدعم المباشر في تسهيل العودة الطوعية للنازحين الذين واجهوا نزوحًا مطولًا." (الأمم المتحدة في العراق، 2021، بدون تاريخ). ويتمثل التحدي في إتاحة هذه البيانات لمجتمع المعونة بأكمله والمشاركة في التحليل الجماعي بقصد التخطيط وتصميم البرامج التي تضمن نهجًا تعاونيًا لتحقيق النتائج الجماعية. جمع وتحليل البيانات المشترك والتخطيط المشترك والبرامج المشتركة - بما في ذلك صياغة النتائج الجماعية - بالإضافة إلى الرصد والتقييم التعاوني لتعزيز فعالية البرامج غالبًا ما يكون غائبة أو غائبة تمامًا.

التنسيق - هناك مجموعات عمل إنساني راسخة والعراق هي الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لديها منتدى مختلط وظيفي (يتألف من منظمات غير حكومية وطنية ودولية). كما يجرى تطبيق آليات التنسيق بشكل جيد نسبيًا وقد خدمت برامج المعونة الإنسانية. وفقًا لممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن مستقبل آلية التنسيق يعتمد على هيكل نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام العراقي الذي سيتم تحديده في الأشهر المقبلة. علاوة على ذلك، فإن المجموعات والفرق العاملة التقنية نشطة بالكامل وتجمع بين ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتوسع نطاق تعاونهم لزيادة تبادل البيانات والخبرات الجيدة حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

النتائج الجماعية - وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، سيتم صياغة النتائج الجماعية "في الأشهر المقبلة". وجرى عقد بعض ورش العمل التعاونية مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة لقياس حيز تعاونهم. ووفقًا لممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية الذي جرى مقابلته لهذه المهمة، جرى إرسال العديد من الأسئلة إلى المجموعات وستساعد ردودهم في تشكيل الخطوات التالية في صياغة النتائج الجماعية.

نوعية التمويل - كما هو موضح أعلاه، يُقدم 4 بالمئة فقط من مجموع تمويل خطة الاستجابة الإنسانية إلى المنظمات غير الحكومية، بينما يُوجه 71 بالمئة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية. وأشارت المنظمات غير الحكومية الوطنية التي جرى مقابلتها من أجل هذه الدراسة إلى أن جودة التمويل تتقلص بمعدل مُقلِق وكانت فترات التمويل من أربعة إلى ستة أشهر هي القاعدة. ويبدو أن دورة التمويل لمدة عام واحد من الرفاهية والتمويل متعدد السنوات غائب في الغالب ما لم يكن جزءًا من برنامج التنمية. كما أن جودة التمويل - التي تشمل أيضًا المرونة وقابلية التنبؤ والأموال غير المخصصة أو المخصصة بيسر - غائبة في الغالب. إن تمويل بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية الوطنية ودعم الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام نادر. ليس لدى الجهات المانحة دوافع جيدة للاستثمار في الأنشطة الإنسانية والإنمائية. وذكر معظم الخبراء الذين جرت مقابلتهم من أجل هذا البحث أن الجهات المانحة تعتقد أنه بما أن العراق دولة غنية؛ فيجب عليها تحمل المسؤولية عن الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها. إن المشاركة مع حكومة العراق في برنامج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من شأنه أن يسهم بشكل كبير في ضمان تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية وأنشطة السلام في المستقبل.

الإستراتيجية والسياسة - الإطار الاستراتيجي والتشغيلي للحلول الدائمة المشتركة بين الوكالات هو الوثيقة التأسيسية التي تتناول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ومع ذلك، عند إجراء المقابلات، لم يكن معظم خبراء المنظمات غير الحكومية على دراية بوجود هذه الوثيقة وكانوا قلقين من أن وقف خطة الاستجابة الإنسانية في عام 2023 سيؤدي إلى فراغ قد يسبب مشقة للأشخاص الأكثر ضعفاً ويؤثر في النزاع بطريقة سلبية. وعندما سُئِل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن السياسات و/أو الإستراتيجيات ذات الصلة بالترابط، أجابوا بأن "العراق تعمل حاليًا على خطط انتقالية مع المجموعات والفريق القطري المعني بالعمل الإنساني وسيتم وضعها في الأشهر المقبلة.

التنسيق – لم تُعد آليات التنسيق الكلية المستخدمة في العراق لخدمة برنامج يركز على العمل الإنساني والتنمية والسلام ممّا أدى إلى عدم وجود نهج برنامجي يركز على العمل الإنساني والتنمية والسلام في العراق وفقًا لعدد من المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات لأغراض هذا البحث، ومع التغيرات السريعة التي تشهدها العراق ينبغي أن تكفل آليات التنسيق إيلاء الأولوية لنهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتناول شواغل المنظمات غير الحكومية حيث ينبغي البدء في تنفيذ استراتيجية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بطريقة شفافة وشاملة وتشاركية.

التوعية بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – أبدى العديد من المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات لأغراض هذا البحث قلقهم إزاء عدم وجود وعي كافٍ بالمصطلحات المستخدمة لوصف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ومتطلباته، وطرق تفعيل النهج الخاص به، وأدوار ومسؤوليات مختلف الجهات الفاعلة، فرغم أنه قد تكون هناك رغبة في إضفاء الصفة المؤسسية عليه إلا أنه لا يوجد فهم كافٍ بما يتطلبه الأمر لترجمة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلى واقع. هناك تردد معبر عند الحديث عن مسؤوليات الحكومة لتنفيذ نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الشراكات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية – اشتكت معظم المنظمات غير الحكومية الوطنية من أن الشراكات المجدية بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية نادرة للغاية وتقتصر على الحالات التي تملك فيها المنظمات غير الحكومية الدولية إستراتيجية عالمية للعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية، وفي معظم الحالات تكون الشراكات بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية استجابةً لمتطلبات الجهات المانحة ونتيجة لذلك فإنه يُنظر إلى الشركاء المحليين باعتبارهم شركاء لتنفيذ المشاريع بنهج قصير الأجل يتعلق بالتنفيذ وليس التركيز على بناء العلاقات الهادفة والمتكافئة طويلة الأجل.

الغموض حول المستقبل – ما الذي سيحدث لمجتمع تقديم المساعدات؟ كيف سيكون حال النازحين داخليًا وغيرهم ممّن يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ بعد انتهاء خطة الاستجابة الإنسانية؟ يتعلق هذان السؤالان بجميع الجهات الإنسانية الفاعلة في العراق حيث لم تتم ترجمة فهم وتخطيط وتنفيذ الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام إلى واقع حتى الآن في العراق ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات متفانية وملتزمة ومركزة من جانب مجتمع تقديم المساعدات احتذاءً بمثال كل من مبادرة الجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة.

الجمهورية العربية السورية/مركز تركيا

وقعت أزمة اللاجئين السوريين بسبب حالة الطوارئ الإنسانية التي نتجت عن الحرب الأهلية السورية التي نشبت في مارس 2011، ونتيجة لذلك فقد اضطر ما يزيد عن نصف السكان السوريين إلى الفرار من ديارهم بحثًا عن الأمان، ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يحتاج أكثر من 13 مليون سوري إلى مساعدات إنسانية، من بينهم ما يقرب من 7 ملايين شخص نازح داخليًا.

نظرًا لتدفق أكثر من 3.5 مليون لاجئ إلى تركيا، أنشأت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية الوطنية قواعد لها في تركيا لخدمة اللاجئين السوريين إلى جانب العمل عبر الحدود لتقديم خدمات إنسانية مختلفة وخدمات إنمائية فيما بعد إلى المجتمعات السورية. ووفقًا لبحث إقليمي أجرته إكفا حول "المشاركة المجدية للجهات الفاعلة المحلية في قيادة العمل الإنساني
(ICVA - International Council of Voluntary Association, Jan 2021)"، وفّر "إطار كامل سوريا بقيادة الأمم المتحدة" هيكلًا شاملًا بقيادة المنسق الإنساني في دمشق وبدعم من المراكز التشغيلية في تركيا والأردن حيث يغطي الأنشطة عبر الحدود إلى شمال شرق وشمال غرب سوريا. قاد الفريق المعني بالاتصال للأغراض الإنسانية الأنشطة الإنسانية المشتركة بين الوكالات من تركيا بدعم من مجموعات تتصل جميعها من خلال إطار كامل سوريا.

مجال التركيز الخاص بالعمل الإنساني والتنمية والسلام	عالٍ	متوسط	منخفض
توجد سياسات وإستراتيجيات مكتوبة حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.	✕		
التعامل مع السلطات الحكومية والمحلية على مستوى العمل الإنساني والتنمية.	✕		
توجد لجنة توجيهية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعمل بنشاط.	✕		
تُجرى صياغة نتائج جماعية والعمل بنشاط نحو تحقيقها.	✕		
يتوافر التمويل الجيد (مرن، متعدد السنوات، قابل للتنبؤ، وغير مخصص).	✕		
يُجرى العمل على قدم وساق صوب العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من خلال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية والمجتمعات المستفيدة.	✕		
دمج عنصر السلام في نطاق العمل الإنساني والتنمية.	✕		

منخفض: تم إنجاز بعض العمل، لكن النتيجة لا تتماشى بعد مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية.
متوسط: تم إنجاز عمل ملحوظ، لكن ما زال هناك عمل كثير لإنجازه.
عالٍ: تم إنجاز قدر كبيرة من المواءمة مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التقدم المحرز والفرص والتحديات

النتائج الجماعية والسياسة والإستراتيجية الخاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – تُعد الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات هي الأساس الإقليمي والإستراتيجي لعملية مجتمع تقديم المساعدات في سوريا وتركيا والأردن ولبنان والعراق ومصر حيث يقيم معظم اللاجئين السوريين والأشخاص النازحين داخليًا ويضم 270 منظمة. "تُعد الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات منبرًا إستراتيجيًّا تنسيقيًّا وتخطيطًا للمناصرة وجمع الأموال وإعداد وتنفيذ البرامج من أجل استجابة شركاء العمل الإنساني والتنمية للأزمة السورية." (3RP - Regional Refugee and Resilience Plan, 2022)وتملك الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات عنصرًا خاصًّا باللاجئين يتناول احتياجات اللاجئين من الحماية والمساعدة الإنسانية إضافة إلى عنصر خاص بالقدرة على مواجهة الأزمات يتناول احتياجات الأفراد والمجتمعات والمؤسسات المتأثرة من القدرة على مواجهة الأزمات والاستقرار والتنمية ويهدف إلى تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية.

تشترك مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في رئاسة الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات باعتبارها هيئة تنسيق إقليمية إستراتيجية تواصل تركيزها على الصعيدين الإستراتيجي والإقليمي على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وذلك بصورة رئيسية من خلال إبراز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجالي العمل الإنساني والتنمية. علاوةً على ذلك، تشير مكونات "قدرة الجميع على مواجهة الأزمات" في الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات إلى بناء القدرة على مواجهة الأزمات لكل من اللاجئين وأعضاء المجتمع المضيف من خلال تدخلات تركز على سبل العيش، وإيجاد فرص عمل، وإقامة شراكات، وإدراج اللاجئين في المؤسسات وتقديم الخدمات الوطنية.

التمويل – لدى الصندوق الإنساني السوري عبر الحدود -الذي يمثل صندوقًا قُطريًّا مشتركًا مُتعدِدَ الجهات المانحة تأسس في عام 2014 عقب قراريّ مجلس الأمن رقم 2139 و-2165 بعض المؤشرات على إعداد وتنفيذ البرامج المتكاملة حيث يدعم الصندوق الاستجابة الإنسانية السورية التي تحولت مؤخرًا لتشمل إعداد وتنفيذ برامج بناء القدرة على مواجهة الأزمات. وعلى الرغم من تصميم الصندوق ليوفر موارد متسقة في الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها عبر الحدود وخطوط النزاع إلا أن المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات قد ذكروا أن هناك حاجة إلى إدخال مزيد من التحسينات لجعل هذه الفرصة التمويلية أكثر اتساقًا وفي وقت أنسب. لا يحظى نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام تجاه تمويل العمل الإنساني بتمويل في إطار هذا البرنامج.

غالبًا ما لا تقدم الجهات المانحة التمويل النوعي للجهات الفاعلة التي تعمل في سوريا، سواء الجهات الفاعلة داخل سوريا أو عبر الحدود، وعادةً ما لا يستمر التمويل لأكثر من عام واحد إلى جانب تقديم التمويل متعدد السنوات من حين لآخر من بعض الجهات المانحة مثل الجهات المانحة السويسرية والنرويجية، وقد بدأت الحكومة الألمانية وإدارة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية بعض عمليات إعداد وتنفيذ البرامج متعددة السنوات إلا أن طبيعتها محدودة نسبيًا. إن مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به أمر نادر في حين أن التمويل غير المخصص أو المخصص بدرجة متدنية غير موجود تقريبًا.

أطلقت برامج تعزيز قدرة المجتمع على مواجهة الأزمات في السنوات القليلة الماضية مما يتيح فرصة لتعزيز التضافر والتعاون مع السلطات المحلية ومن بينها سلطات الأمر الواقع، وقد ذكر أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية ممن أجريت معهم مقابلات أن حوالي 10% من المنظمات غير الحكومية الوطنية ترتبط بالمنظمات غير الحكومية الدولية من خلال شراكات مجدية طويلة الأجل، وهو الأمر الذي يُعد فرصة لزيادة هذا الرقم بشكل كبير.

"تطالب الجهات المانحة بالامتثال لإعداد وتنفيذ البرامج القائمة على الحقوق، القوائم المالية المراجعة، واجبة العناية، وغيرها من المتطلبات ولكنها ليست مستعدة لدفع ثمن تنفيذها."

(ممثل منتدى المنظمات غير الحكومية)

التحليل المشترك – يعتمد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على آليات تنسيق المجموعات التي تجمع بيانات من جميع أنحاء سوريا والبلدان المجاورة من أجل جمع البيانات وإجراء التحليل، ويكمن التحدي في إتاحة هذه البيانات لمجتمع تقديم المساعدات بأسره والمشاركة في تحليل جماعي بهدف التخطيط وتصميم البرامج التي تكفل النهج التعاوني اللازم لتحقيق نتائج جماعية.

التنسيق – هناك مجموعات راسخة من العمل الإنساني إلى جانب آليات التنسيق التي تُنفذ تنفيذًا جيدًا نسبيًا حيث أفادت برامج المساعدة الإنسانية. وفقًا لأحد ممثلي مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن مستقبل آلية التنسيق يعتمد على هيكل نهج الترابط السوري بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والذي سيُتخذ قرار بشأنه في الأشهر القادمة، وتعمل المجموعات والفرق العاملة التقنية بنشاط تام وتجمع بين ممثلين من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ويمكن زيادة تحسينها بحيث تركز على أهداف الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتوجه عملية جمع وتحليل البيانات بطريقة تعاونية بدرجة أكبر.

العمل الإنمائي – إن التحديات الأمنية في شمال غرب سوريا تجعل العمل الإنمائي والتعافي أكثر صعوبة، في حين أن هناك فرصًا في أجزاء أخرى من سوريا للعمل الإنمائي وترغب الحكومة السورية في التعاون بشأنها، كما تُجرى مناقشات مع الأمم المتحدة لتيسير مثل هذه البرامج إلا أنها لم تسفر عن أي نتائج ملحوظة.

النتائج الجماعية – حسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ستتم صياغة النتائج الجماعية "في الأشهر المقبلة". تهدف الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات إلى إدراج إعداد نتائج شاملة من أجل برنامج كامل سوريا.

فهم/قبول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – لم يتحول برنامج المساعدة الإنسانية في سوريا صوب الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام حيث رأى العديد من المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات أنه على الرغم من بدء تنفيذ بعض أعمال التعافي وإعادة الإعمار والقدرة على مواجهة الأزمات بمساعدة بعض التمويل المقدم من الجهات المانحة مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلا أن معظم البرامج لا تزال برامج إنسانيةً بحتة في طابعها وتشكل توزيع السلال الغذائية، الرعاية الصحية الأساسية، وبعض الخدمات التعليمية الأساسية، بينما ذكر مشاركين آخرين أن هناك فهمًا محدودًا للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من غالبية الجهات الفاعلة في الميدان. عندما تواصل الاستشاريون مع مكتب الأمم المتحدة للسؤال عن إستراتيجية أو سياسة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل سوريا وعمّا إذا تمت صياغة نتائج جماعية وإذا كان هناك منبر أو لجنة توجيهية معنية بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، أو أي تدخلات أو حوارات أو تعاون حول الترابط وجاء الرد بأن "هذه المسائل لا تنطبق حاليًا على السياق السوري."

تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية – يقتصر تمويل تنمية وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية أو المجتمع المحلي أو السلطات عندما تهدف إلى تمكين المنظمات المحلية من الالتزام بمتطلبات الجهات المانحة وامتثالها كمتطلبات الإبلاغ ومراجعة الحسابات. تُعد تنمية القدرات المؤسسية التي تمكن المنظمات من تقديم عمل أفضل جودة للمستفيدين أمر محدود حيث ذكر أحد المشاركين الذين أجريت معهم مقابلات أنه "تطالب الجهات المانحة بالامتثال لمبادئ واجبة العناية للتعويض عن الإصابات التي تحدث للعاملين في أثناء العمل إلا أنها ليست مستعدة لدفع ثمن هذه التكاليف." وبسبب هذه الممارسات، تجد المنظمات غير الحكومية الوطنية نفسها مضغوطةً ماليًا وتشغيليًا لكي تحقق الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة مع ضمان تحقيق أهداف البرنامج بفعالية وأحيانًا ما تكون المنظمات المحلية في موقف صعب إزاء الأموال التي ينبغي أن تستخدمها لتعزيز قدراتها المؤسسية وقدرات موظفيها حتى تتمكن من الاعتماد على نفسها بعدما تنتهي أموال المشاريع.

الجمهورية اليمنية

نشب النزاع في اليمن في عام 2011 الذي أجبر -حتى الآن- ما يزيد عن 4 ملايين شخص على الفرار من ديارهم، وفي الوقت الحالي يحتاج أكثر من 20.7 مليون شخص أو 71% من السكان إلى نوع من الحماية أو المساعدة الإنسانية من أجل النجاة بأنفسهم ومن بينهم 5 ملايين شخص يوشكون على المجاعة ويعاني بالفعل ما يقرب من 50 ألف شخص من ظروف تشبه المجاعات وفقًا لما ذكرته الأمم المتحدة.

كانت استجابة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة على شكل مساعدة إنسانية تشمل توزيع الغذاء، وخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتقديم الدعم فيما يتعلق بسوء التغذية، وخدمات توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتوفير الملاجئ، وغيرها من الخدمات الإنسانية التقليدية في حالات الطوارئ. تُقدم المساعدة في الغالب إلى الأشخاص المقيمين في مخيمات النازحين داخليًا بالرغم من أن الاحتياجات الطارئة للمجتمعات المضيفة والسكان المقيمين احتياجات ماسة للغاية.

مجال التركيز الخاص بالعمل الإنساني والتنمية والسلام	عالٍ	متوسط	منخفض
توجد سياسات وإستراتيجيات مكتوبة حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.		✖	
التعامل مع السلطات الحكومية والمحلية على مستوى العمل الإنساني والتنمية.	✖		
توجد لجنة توجيهية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعمل بنشاط.	✖		
تُجرى صياغة نتائج جماعية والعمل بنشاط نحو تحقيقها.	✖		
يتوافر التمويل الجيد (مرن، متعدد السنوات، قابل للتنبؤ، وغير مخصص).	✖		
يُجرى العمل على قدم وساق صوب العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من خلال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية والمجتمعات المستفيدة.	✖		
دمج عنصر السلام في نطاق العمل الإنساني والتنمية.	✖		

منخفض: تم إنجاز بعض العمل، لكن النتيجة لا تتماشى بعد مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية.
متوسط: تم إنجاز عمل ملحوظ، لكن ما زال هناك عمل كثير لإنجازه.
عالٍ: تم إنجاز قدر كبيرة من المواءمة مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التقدم المحرز والفرص والتحديات

النتائج الجماعية والسياسة والإستراتيجية الخاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – وفقًا لوثيقة عمل عملية الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لليمن 2022، أصبحت اليمن حقلًا تجاريًا رئيسيًا للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على الصعيد العالمي عندما اختيرت كـ "واحدة من الدول السبعة التي اتخذت نموذجًا تجريبيًا في مبادرة العمل الإنساني والتنمية والسلام التابعة للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك إنشاء منبر للعمل الإنساني والتنمية والسلام، برئاسة منسق الشؤون الإنسانية." (UNOCHA Yemen, 2022). وأجريت بعض التجارب على نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام فيما بين الوكالات مثل تعاون البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوثيق مع (humanitarian+ focus) وقدمت وثيقة العمل جدول من 9 بنود للأهداف وما يرتبط بها من آليات وإدارة وتوجيهات الموارد بشأن كيفية تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في اليمن وتغطي هذه الأهداف اقتراحات من بينها تبادل معلومات التمويل بوتيرة كبرى، وزيادة تبادل الدراسات والتحليلات القائمة، وإجراء تحليل مشترك، وإجراء تقييم مشترك وشامل، والتعاون من خلال استعراض الأقران لإستراتيجيات الجهات المانحة في مرحلة الصياغة، وتوحيد التجارب، وتوفير عملية معاصرة للرصد والتقييم، ووضع إستراتيجية جماعية للترابط بين الجهات المانحة تركز على القطاعات ذات الأولوية، وإقامة منتديات لاتخاذ قرار بسريع بشأن الترابط للمساعدة في طرح الأسئلة الصعبة والإجابة عنها".

أعد مجتمع تقديم المساعدات وثيقةً لـ "إستراتيجية لتعزيز جهد العمل الإنساني والتنمية والسلام في اليمن للفترة 2021-2020" ووثيقة خيارات بعنوان "تعزيز التعاون على نطاق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في اليمن" (UNOCHA Yemen, 2020)وقدمت الوثيقتان كلتاهما توجيهاتٍ إضافيةً بشأن كيفية تطور الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في اليمن.

كلف الفريق القُطري المعني بالعمل الإنساني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتولي مهمة قيادة تحقيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في اليمن وتم إعداد مسودة أولى للإستراتيجية في عام 2019 بعد مشاورات مكثفة ونُقحت المسودة في شهر يونيو 2020 لبيان تأثير جائحة كوفيد19- ويستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوقت الحالي الإستراتيجية على الصعيد الداخلي إلا أنه وللأسف لم تُدمج الإستراتيجية بعد في عمليات تقديم المساعدات واسعة النطاق، ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن، فلم تتم صياغة النتائج الجماعية في الوقت الراهن على الرغم من "طرح إطار اجتماعي-اقتصادي".

وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "يُجرى الاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية/خطة الاستجابة الإنسانية (دورة برنامج العمل الإنساني) في اليمن لسنوات وأنه في شهر يناير من عام 2022 دخل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة حيز التنفيذ، ولكن لم توقع عليه الحكومة اليمنية." يُعد الفريق العامل في اليمن المعني بالترابط فريقًا غير رسمي بقيادة ألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهم في الوقت الراهن "يمهدون الطريق لإعداد فريق توجيهي أكثر رسمية". كما التحق مكتب المنسق المقيم ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبعض من الجهات المانحة المعنية والبنك الدولي بالفريق العامل، ولكن في الوقت الراهن لم يعين مستشارًا للترابط في اليمن.

مشاركة الحكومة – نظرًا لانقسام الحكومة بين الحوثيين في الشمال والحكومة المعترَف بها دوليًا في الجنوب، فلا يوجد أي مصدر حكومي لتنسيق عمل المساعدات الإنسانية ونتيجةً لذلك يجب على منظمات تقديم المساعدات العمل بإستراتيجيات تشغيلية ثنائية ومتعددة، ففي حين مشاركة البنك الدولي وبعض الجهات المانحة القليلة في شيء من التعاون مع الحكومة في الجنوب، حيث يمكن أن يندرج هذا التعاون تحت فئة التنمية عندما يتعلق الأمر بتنفيذ برامج التعافي وأنشطة تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، إلا أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والاتحاد الأوروبي يعملان مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع تعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية في اليمن لتعزيز مرونة نظم الحكم المحلي وتعافي المجتمعات المتأثرة بالنزاع. وفقًا لهذا البرنامج، تستطيع السلطات المحلية أداء مهمتها بصورة أكثر فعالية من حيث: (أ) المهام الأساسية؛ (ب) تقديم الخدمات الأساسية؛ (ج) الاحتياجات الناشئة مثل تسوية النزاع، المساعدات الإنسانية، إدارة الكوارث، الأشخاص النازحين داخليًا؛ (د) الانتعاش الاقتصادي.

التمويل – تتخذ العديد من الجهات المانحة خطوات من أجل صياغة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على الصعيد الداخلي محاولةَ إدماج إعداد وتنفيذ البرامج الإنسانية والإنمائية بشكل أفضل.

التنسيق – قامت ألمانيا في مارس 2021 بتنصيب لوحة متابعة للتنمية والاستقرار بحيث تستخدم كأداة للتنسيق من أجل تحقيق الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولكن هناك تحديات تنسيقية كبيرة وواسعة في اليمن حيث يأخذ التنسيق على الصعيدين الوطني ودون الوطني شكل اجتماعات شهرية للمجموعة والفريق العامل التقني بقيادة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ونظرًا للقيود المفروضة، لا يوجد سوى آلية تنسيق غير رسمية للمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، ويحدث تبادل البيانات والتجارب في اجتماعات الفريق العامل التقني، كما لا يمثل مستوى تقاسم وتبادل التجارب جزءًا من هيكل الاجتماعات؛ لكنه يعتمد على مستوى مشاركة رئيس الفريق العامل.

كشفت المقابلات والبيانات في هذا البحث عن وجود تحديات وفرص رئيسية في السياق اليمني مثل إمكانية الوصول، والتفاوض مع السلطات الوطنية، ومستوى التمويل ومدى تأثر الشعب بالأزمة التي طال أمدها في اليمن. وفقًا لوثيقة العمل حول "عملية الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام من أجل اليمن 2022" تشمل التحديات والفرص الإضافية النقاط التالية:

- لا يتم تبادل المعلومات، ومن بينها التخطيط والدراسات والتحليلات القائمة، بصورة فعالة من أجل تطبيق نهج متطور ومشترك للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على نطاق جميع الجهات المانحة.
- لا تقوم الجهات المانحة بتحليل مشترك للنزاع والسياق وكذلك التخطيط مما يؤدي إلى قلة كفاءة استخدام الموارد.
- لا يُجرى أي تقييم شامل مشترك على غرار تقييم التعافي وصنع السلام الذي يمثل أداة قيمة تجمع بين فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية، والمفوضية الأوروبية، والبنك الدولي، كما أنه لم يوضع بالتعاون مع الحكومة المضيفة ولم يطلبوه.
- إن التعاون بشأن إعداد وتنفيذ برامج الجهات المانحة ليس في مراحله الأولى، ونتيجة لذلك فإنه يحدث بعد تنسيق الواقع بدلًا من الإستراتيجيات التي توضع بصورة مشتركة إلى جانب استعراض الأقران لإستراتيجيات الجهات المانحة في مستويات الصياغة.
- لم يستند التعاون الجديد والمعزز إلى التجارب السابقة نظرًا لأن الدروس المستفادة من التجارب السابقة للترابط بين العمل

الإنساني والتنمية ولسلام لم تدمج في البرامج والإستراتيجيات المستقبلية.

- تُعد إستراتيجية العمل الإنساني والتنمية والسلام التي صاغها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقةً غيرَ رسمية وغير إلزامية على عمليات الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في البلاد، كما تمثل المشاورات التي تجرى مع الحكومة جزءًا من الإستراتيجية التشغيلية مما يعني تقليل فعالية العمل الإنساني والإنمائي إلى أدنى حد.

التحليل المشترك – أجرت الجهات المانحة تحليلات قطاعية من أجل تشجيع التعاون والإجراءات المتخذة بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، فعلى سبيل المثال أجرى البنك الدولي تحليلًا بشأن الحماية الاجتماعية في حين أجرى الاتحاد الأوروبي تحليلًا بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

دولة ليبيا

بعد سقوط الرئيس الليبي السابق، معمر القذافي، في أكتوبر 2011، واجهت ليبيا نزاعًا كبيرًا طويل الأمد مع ضعف الحكومة المركزية والعديد من الفصائل المسلحة التي تعمل في أجزاء متفرقة من البلاد، ونتيجة لذلك ووفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، يحتاج ما يُقدر بنحو 1.3 مليون مواطن ليبي إلى مساعدات من بينهم 451 ألف شخص معرض للخطر وفي حاجة ماسّة للمساعدة، وتشمل هذه الفئات السكانية المتضررة الأشخاص النازحين داخليًا، الليبيين غير النازحين، الأشخاص العائدين، المهاجرين، واللاجئين الذين يقيمون في 22 منطقة في البلاد، وتُستهدف هذه الفئات لتقديم المساعدات الإنسانية من خلال خطة الاستجابة الإنسانية الليبية والتي مُدِّدت مؤخرًا حتى مايو 2022، وبعد ذلك ستتوقف الاستجابة الإنسانية وتُستبدل ببرنامج التعاون الإنمائي الذي سيُمرر غالبًا من خلال الحكومة، ولكن نظرًا للغموض الحالي بشأن الانتخابات والنزاعات السياسية القائمة فمن المرجح تمديد خطة الاستجابة الإنسانية مرة أخرى لمعالجة الحالات غير المتوقعة.

مجال التركيز الخاص بالعمل الإنساني والتنمية والسلام	عالٍ	متوسط	منخفض
توجد سياسات وإستراتيجيات مكتوبة حول الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.		✖	
التعامل مع السلطات الحكومية والمحلية على مستوى العمل الإنساني والتنمية.	✖		
توجد لجنة توجيهية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتعمل بنشاط.		✖	
تُجرى صياغة نتائج جماعية والعمل بنشاط نحو تحقيقها.	✖		
يتوافر التمويل الجيد (مرن، متعدد السنوات، قابل للتنبؤ، وغير مخصص).	✖		
يُجرى العمل على قدم وساق صوب العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية من خلال تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية والمجتمعات المستفيدة.	✖		
دمج عنصر السلام في نطاق العمل الإنساني والتنمية.	✖		

منخفض: تم إنجاز بعض العمل، لكن النتيجة لا تتماشى بعد مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية.
متوسط: تم إنجاز عمل ملحوظ، لكن ما زال هناك عمل كثير لإنجازه.
عالٍ: تم إنجاز قدر كبيرة من المواءمة مع توصيات لجنة المساعدة الإنمائية حول نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

التقدم المحرز والفرص والتحديات

النتائج الجماعية والسياسة والإستراتيجية الخاصة بالترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام – وفقًا للموجز القُطري الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام (IASC RG4 Libya, 2021) أُجرِي تحليل قُطري مشترك في عام 2018 إلى جانب وضع خطة الاستجابة الإنسانية الليبية التي مُددت مؤخرًا حتى مايو 2022، بالإضافة إلى ذلك يُجرى التحضير لإجراء تقييم التعافي وصنع السلام بعد الانتهاء من استعراض مكتبي العام الماضي، كما تم إنشاء إطار إستراتيجي (2019-2022) وفريق عامل مكرس معني بالترابط في عام 2019 حيث انتدبت الحكومة السويسرية جهة تنسيق معنية بالترابط إلى برنامج الأغذية العالمي، ويوشك هذا المنصب على الانتهاء في الوقت الحالي حيث تُجرى مناقشة تعيين منصب جديد لمستشار معني بالترابط. بالتركيز على المناطق، اختار برنامج الأغذية العالمي أن يركز اهتمام الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام على مدينة سبها التي تقع في الجنوب ومدينة تاورغاء التي تقع في الشمال. ففي حين أن مدينة سبها تواجه تحديات هيكلية كبيرة تتعلق بالتخلف الإنمائي، فقد دُمر معظم مدينة تاورغاء في أثناء النزاعات المسلحة مما أجبر معظم سكانها على مغادرة المدينة وهم يعودون الآن تدريجيًا إليها.

كان من المقرر وضع إستراتيجيات الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لكلا الموقعين حيث كان برنامج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مدينة سبها تحت قيادة برنامج الأغذية العالمي وبمشاركة عدد قليل من المنظمات غير الحكومية الدولية في المراحل الأولى، ومع زيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية الدولية اتضح أن الأمر قد أصبح صعوبة للتوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات التالية، بالإضافة إلى حدوث بعض الحوادث الأمنية التي أعاقت قدرة المنظمات غير الحكومية الدولية وموظفي الأمم المتحدة على زيارة مدينة سبها ممّا أدى في النهاية إلى وقف إحراز مزيد من التقدم ونتيجة لذلك لم يُجرَ تفعيل إستراتيجية الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

واجهت مدينة تاورغاء مجموعة مختلفة من التحديات حيث أدّت النزاعات الاجتماعية والسياسية إلى نزوح أعداد هائلة من السكان، ولا تزال مسائل العدالة، والحقوق، والتماسك قائمة مع عودة السكان وتتطلب هذه المسائل مشاركة مجتمع تقديم المساعدات من خلال نهج للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وقد وفرت بعض عمليات رسم خرائط الظروف في مدينة تاورغاء معلومات حول الدينامية الاجتماعية العامة للمدينة؛ لكن لم يتم وضع إستراتيجية ولا صياغة نتائج جماعية بعد.

وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، فقد تم إحراز تقدم ضئيل حتى الآن بشأن "إعداد وتفعيل إطار للنتائج" ففي حين تحديد 3 مجالات للنتائج (الحوكمة والخدمات الاقتصادية والأساسية) إلا أنه لم تتم صياغة نتائج جماعية بعد. يوفر إعداد إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 25-2023 مداخل جديدة لتحديد النتائج وجعل عملية الإبلاغ على أساسها أمرًا ممكنًا وواقعيًا لعدد كبير من الأطراف المعنية.

اللجنة التوجيهية للترابط – يُعد الفريق العامل المعني بالترابط هو اللجنة التوجيهية الرسمية لتفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام حيث يشمل وكالات الأمم المتحدة، المنظمات غير الحكومية، منتديات المنظمات غير الحكومية الدولية، مؤسسات صنع السلام، جهات مانحة ثنائية، البنك الدولي، وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية.

التحليل المشترك وتبادل التحليلات – وفقًا للموجز القُطري للفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، يوفر تقييم التعافي وصنع السلام أساسًا للفهم المشترك للاحتياجات ومَواطن الضعف في مجالات مثل السلام والمصالحة، الهجرة، الحوكمة، الاقتصاد، البنية التحتية، الخدمات الاجتماعية، والحماية الاجتماعية. سوف يستند التحليل القُطري المُشترك الجديد المقرر إصداره في أغسطس 2021 إلى هذا التحليل، كما سوف يسترشد بالاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية.

نظرًا للنزاعات والقيود الأمنية، تتمركز معظم المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة خارج الحدود في تونس في حين تتمركز جميع المنظمات غير الحكومية المحلية داخل ليبيا، وبالتالي ظلت قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على التعاون الوثيق مع بعضها البعض وأن تكون جزءًا من دائرة تقديم المساعدات من خلال التنسيق، وتبادل البيانات، والتقييم المشترك، والتخطيط، وإعداد وتنفيذ البرامج محدودة للغاية.

(منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية)

النتائج الجماعية – سيتيح الإعداد القادم لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة فرصة جيدة لصياغة نتائج جماعية، وعلى الرغم من الاضطرابات السياسية قد تعيق هذه العملية إلا أن هناك أملًا بأن تتمكن الأطراف المتنازعة من التوصل إلى اتفاق وأن يسري العمل على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وفق ما هو مخطط له.

التمويل – تحرص الجهات المانحة إلى حد ما على الاستثمار في الأنشطة الإنسانية والإنمائية حيث تتيح مبادرات سبها تاورغاء تطبيق نهج يقوم على المناطق من شأنه أن يجذب التمويل النوعي من الجهات المانحة وبالتالي قد يكون من الممكن محاكاة هذه المبادرات وهذا النهج في أجزاء أخرى من البلاد.

التنسيق – وفقًا لبرنامج الأغذية العالمي، هناك خطة لتعيين منسق جديد للترابط في مكتب المنسق المقيم قريبًا وهذا سيتيح التنسيق الوثيق بين جميع الأطراف الفاعلة لضمان استدامة مبادرات الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، ونظرًا لانضمام الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وغيرها للفريق العامل المعني بالترابط، فإن إمكانية التنسيق المستدام أمر قابل للتحقق نسبيًا. إن العديد من المنظمات غير الحكومية، ومن بينها منظمة GVC WeWorld، المنظمات غير الحكومية والمؤسسة التشاركية في إيطاليا، المجلس النرويجي للاجئين، وغيرها من المنظمات، قد وضعت برامج وخططًا خاصةً بها للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وترتبط معظمها بإستراتيجيات سبها ومع ذلك فقد كشفت المقابلات عن أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة قد عرضا نتائج جماعية في أحد الاجتماعات حيث تتماشى مع النتائج التي سبقت صياغتها في إستراتيجية سبها ويدل ذلك على تحدٍّ يتمثل في زيادة الحاجة إلى تنسيق ومواءمة أكثر فعالية بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، لا سيما في الشراكات القائمة مع المنظمات غير الحكومية الدولية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يتسبب في عدم اتساق الأهداف ويؤثر سلبًا في إجراءات الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وسيساعد تعيين منسق أو مستشار للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في مكتب الممثل المقيم في التغلب على هذه التحديات بالإضافة إلى تعزيز المشاركة مع مختلف الأطراف المعنية لدفع عجلة الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في ليبيا.

شراكات المنظمات غير الحكومية والعمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية – نظرًا للنزاعات والقيود الأمنية، تتمركز معظم المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة خارج الحدود في تونس في حين تتمركز جميع المنظمات غير الحكومية المحلية داخل ليبيا، وبالتالي ظلت قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية على التعاون الوثيق مع بعضها البعض وأن تكون جزءًا من دائرة تقديم المساعدات من خلال التنسيق، وتبادل البيانات، والتقييم المشترك، والتخطيط، وإعداد وتنفيذ البرامج محدودة للغاية، حتى المنظمات غير الحكومية الدولية التي لديها شراكات مكثفة مع منظمات غير حكومية وطنية في سياقات قُطرية أخرى تُعد ذاتية التنفيذ. يملك عدد قليل جدًا من المنظمات التي كانت جزءًا من هذه الدراسة شراكات مجدية ومستدامة ومتكافئة مع المنظمات الحكومية التي تتعاون معها عن بُعد، وكشفت المقابلات التي أجريت لأغراض هذه الدراسة أن تنمية قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والسلطات المحلية تعاني بسبب انعدام التقارب الجغرافي، وبالتالي فإن إمكانيات المشاركة المستقبلية بين الجهات الفاعلة المحلية والشركاء الدوليين مقيدة ولا تتيح استكشاف مزيد من السبل والتركيز على تعزيز القدرات الحالية للجهات الفاعلة المحلية أو حتى تبادل إستراتيجيات التعلم بين الجهات الفاعلة الدولية والمحلية. عند بحث الفرص، تتيح مبادرات سبها وتاورغاء فرص للتعاون مع السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الوطنية في مختلف جوانب الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام مما قد ييسر تعزيز الشراكة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية ويؤدي إلى تمكين المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة المحلية، وهذا بدوره سيوفر زخمًا إيجابيًا لتوسيع نطاق مختلف مبادرات العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية.

التعاون مع الحكومة – نظرًا لعدم استدامة الحكومة الوطنية، لم تتمكن ليبيا من صياغة إستراتيجية إنمائية وطنية وهو ما أعاق أيضًا قدرة مجتمع تقديم المساعدات على إعداد نتائج شاملة ومتكاملة بشكل جيد، ويمكن التغلب على هذا التحدي حينما تتم صياغة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2023-2025.

الاستنتاج

خلال العقد الماضي، واجهت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أزمة إنسانية زادت حالة النزاع من تفاقمها وهو الأمر الذي أدّى إلى الهجرة القسرية والحاجة الملحة إلى المساعدة الإنسانية، وقد استمر تزايد حجم وتكلفة وفترة هذه المساعدة وقد أصبحت حالات الطوارئ أزمات ممتدة، وقد حددت معظم الأطراف المعنية في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني تعزيز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية باعتباره أولوية قصوى. لقد أدركنا من خلال هذا البحث أن تفعيل نهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام يمثل تحديًا كبيرًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويتأثر عدم الوضوح بشأن ما يشكل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بعدم صياغة تعريف وغرض وأهداف موحدة ونتيجة لذلك فإن تفعيل وإدماج إجراءات وبرامج وإستراتيجيات العمل الإنساني والتنمية والسلام يشكل تحديًا كبيرًا أمام الجهات الفاعلة المعنية.

وعلى الأصعدة القُطرية، فإن عدم وجود قائد واضح بولاية وسلطة لازمة للتأثير في التوجه الإستراتيجي واتخاذ القرار من خلال صياغة وتطبيق تفعيل النتائج الجماعية قد جعل من الصعب التوصل إلى أرضية مشتركة، ولا تزال الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مترددة في دمج إستراتيجيات وبرامج صنع أو حفظ السلام في استجاباتهم الإنسانية ولا يسهل عليهم دائمًا عدم التحيز في أثناء مناقشاتهم مع مختلف السلطات وغيرهم من الأطراف المعنية.

إن الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والأساليب الجديدة في العمل لم تتناول -بشكل كافٍ- العوائق الهيكلية المصاحبة للترابط على الصعيد القُطري والإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث سيعتمد إحرازُ تقدُّمٍ في هذا الجانب على قدرة الأطراف المعنية متعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، وهيئات التنسيق والحكومات على الحد من الاختلالات الهيكلية التي تعيق إحراز أي تقدم بشأن الترابط وتشارك المسؤولية وتنسيق التعلم وتبادل أفضل الممارسات إذ إنها تحتاج إلى المشاركة في إعداد وتنفيذ البرامج والتخطيط المشترك وضمان توفير وقتٍ كافٍ للتنفيذ. يجب أن يكون تبادل الدروس المستفادة أمرًا شائعًا ويجب إجراء مناقشات وحوار شفاف مع جميع الجهات الفاعلة في قطاع تقديم المساعدات كما يجب أن تقود وكالات الأمم المتحدة عملية وضع نتائج جماعية بطريقة شاملة وأن تكفل شفافية وشمولية آليات الرصد وأن تكون جميع الجهات الفاعلة على دراية بها، ولا ينبغي إشراك الجهات الفاعلة المحلية في المناقشات فحسب، بل ينبغي أيضًا أن يكونوا عنصرًا من عناصر التغيير وعوامل محركة للبرامج والإستراتيجيات، ولا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا في أثناء المناقشات إسهامات الجهات الفاعلة الدولية ودورها الفريد حيث إن قدرتهم على الحشد السريع على نطاق واسع وتطبيق عقود من التجارب التي تم استخلاصها من جميع أنحاء العالم تُعد عنصرًا مُكملًا للقدرات الوطنية لا غنى عنه، ولهذا السبب يجب أن تكون الشراكات المنصفة هي السبيل للمضي قدمًا.

نظرًا لإجراء البحث بالتعاون مع الجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، وهيئات التنسيق من المنظمات غير الحكومية، ومن خلال بحث مكتبي ينظر في أدوار الحكومة، فقد تم جمع الأفكار التالية لكي تكفل جميع الجهات الفاعلة تفعيل الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بشكل فعال.

طرق مقترحة للمستقبل

بناءً على البيانات المجمعة من خلال المقابلات والدراسات الاستقصائية والبحث المكتبي، يرد فيما يلي بعض الاقتراحات الرئيسية للمستقبل:

1. تجاوز حدود الخطب:

أظهرت هذه الدراسة أنه على الرغم من الالتزامات المختلفة التي تعهدت بها كثير من الجهات الفاعلة الرئيسية إلا أن التقدم المحرز في جميع أنحاء المنطقة تجاه الترابط لا يزال غير كافٍ، وعلى الصعيد القُطري يمكن -بل وينبغي- بذل المزيد من خلال توضيح التعاريف وعنصر السلام والتحليل المشترك الذي يُجرى بشكل منظم وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل المساعدة في تحقيق مزيد من التقدم ذي الوجهة العملية بشأن نهج الترابط.

وتخلص الدراسة إلى ضرورة تعزيز الدور القيادي من أجل تنسيق أكثر توجهًا نحو تحقيق النتائج في نطاق هيكل العمل الإنساني والتنمية والسلام حيث ينبغي إدماج العمل الإنساني والتنمية والسلام قدر الإمكان في المناقشات والمحافل القائمة على الصعيد القُطري بدلًا من بذل جهود رامية إلى بناء نظام موازٍ، وينبغي على القيادة في العديد من دول المنطقة بدعم من جميع الجهات الفاعلة والوكالات المانحة أن تسعى نحو تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام والهيئات الحكومية المحلية والإقليمية والمؤسسات التمويلية في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية.

2. التحلي بالشمول والإنصات إلى الأشخاص المعنيين:

في حين أننا على المستوى الإقليمي لا نزال نواجه احتياجات ملحة لزيادة توضيح المفاهيم وإعداد إستراتيجيات للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام والاتفاق على أهداف مشتركة على نطاق أصغر على الصعيدين المحلي والوطني إلا أنه يمكن الوقوف على عدد كبير من الممارسات الإيجابية بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام حيث يأتي كثير من هذه التجارب الإيجابية من المنظمات غير المحلية الوطنية والمحلية التي تعمل بطبيعتها في نهج للترابط وتستجيب المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية للحالة التي يرونها على أرض الواقع بدمج جميع العناصر اللازمة دون حاجة إلى تمييز ما إذا كانت عناصر لصنع السلام أو عناصر إنسانية أو إنمائية، كما أن الأشخاص الذين نعمل من أجلهم لا يهتمون كثيرًا بهذه التصنيفات، حيث إن الإنصات إليهم وتخطيط تدخلاتنا بحيث تستجيب لاحتياجاتهم ودعمهم للحصول على حقوقهم سيشكل مؤشرًا حقيقيًّا على أننا نتقدم صوب نهج الترابط، ومن خلال العمل مع الجهات الفاعلة المحلية المتنوعة والاعتماد على قيادتهم والعمل صوب عقد شراكة مجدية وعادلة سنواصل تعزيز المساءلة وبناء جسور الثقة مع المجتمعات مما يفسح الطريق أمام إعداد وتنفيذ برامج فعالة لنهج الترابط على النحو المناسب.

3. التمويل النوعي والمرن متعدد السنوات:

حددت هذه الدراسة أن إمكانات التمويل المرن القابل للتنبؤ متعدد السنوات غير المخصص أو المخصص بدرجة متدنية في جميع أنحاء المنطقة لا تزال محدودة للغاية وهو الأمر الذي لا يتوافق مع طبيعة الأزمة في المنطقة حيث إنه لا يعكس التزامات الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة بتحقيق الارتباط، وبهذا فإنه تجب معالجته بشكل عاجل إذ يشكل التمويل النوعي والمرن متعدد السنوات الركيزة الأساسية للترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ويُعتبر أمرًا أساسيًّا لإعداد وتنفيذ البرامج التي تعكس أصوات الأشخاص المعنيين وتدعم بناء جسور الثقة بين الشركاء وتُمكن عملية التحول من التنمية إلى إعداد وتنفيذ البرامج الإنسانية والعكس حسب تغير السياق. سيعزز التمويل النوعي عنصر القيادة من جانب الجهات الفاعلة المحلية مع التأكد من تجهيزها بصورة أفضل من الناحية التنظيمية بحيث تستجيب لمختلف المخاطر والتحديات التي تواجهها وتكفل جودة إعداد وتنفيذ البرامج.

المراجع

الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (2022)، مأخوذ من https://www.3rpsyriacrisis.org

موجز سياسات كير (2018). الترابط بين الإغاثة والتنمية.

نظمة CDACollaborative (2021). مراعاة حالة النزاع ومبدأ لا ضرر ولا ضرار. مأخوذ من CDA Collaborative: https://www.cdacollaborative.org/what-we-do/conflict-sensitivity

الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية (2020). التزامات int-19 في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

الفريق الأوروبي لمراكز التفكير (أبريل 2020). المعونة الإنسانية للاتحاد الأوروبي: الحصار بين الترابط والاستقلال.

الصندوق العالمي لبحث التحديات (أغسطس 2020). الترابط الثلاثي (العمل الإنساني-التنمية-السلام) وتداعيات إيجاد حلول دائمة للنزوح الداخلي.

الحكومة العراقية (2021). الإطار الإستراتيجي والتشغيلي المشترك بين الوكالات لإيجاد حلول دائمة. بغداد.

هويفلمان، س. (2020). البدء في الترابط الثلاثي. مركز العمل الإنساني. مأخوذ من https://www.chaberlin.org/en/publications/triple-nexus-to-go/

الفريق الاستشاري لمنتدى شركاء الشؤون الإنسانية (يناير 2021، 10 يناير). الاتساق بين العمل الإنساني والتنمية بشأن المياه في الأردن. عمّان.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في لبنان (2021). موجز قُطري بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، لبنان، بيروت: الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. موجز قُطري بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، الأراضي الفلسطينية المحتلة، بيروت: الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ليبيا (2021). موجز قُطري بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في ليبيا.

الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - توجيهات مؤقتة (مايو 2020). العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية والاستجابة لجائحة كوفيد19-.

الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات - تقرير تجميعي (2021). رسم خرائط للممارسات الجيدة في تنفيذ نُهُج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - تقرير تجميعي.

الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2020). إبراز "عنصر السلام" بصورة أفضل في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام - الاختصاصات.

الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2022). رسم خرائط التقدم المحرز بشأن النتائج الجماعية.

الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (فبراير 2021). التعاون في مجال العمل الإنساني والتنمية - تقرير مرحلي.

ورقة مناقشة صادرة عن الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2020). بحث السلام في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

سياسة الفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (يونيو 2020). توجيه خفيف بشأن النتائج الجماعية.

الفريق الخامس المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (مايو 2021). رسائل للمناصرة بشأن تمويل الترابط وقائمة بفرص الاتصال.

المجلس الدولي للوكالات التطوعية (إكفا) (يناير 2021). العمل مع ودعم المؤسسات المحلية والوطنية في قيادة العمل الإنساني.

منتدى المنظمات غير الحكومية الدولية في الأردن – التقرير الختامي (غير محدد السنة). رسم خرائط الاتساق بين العمل الإنساني والتنمية في الأردن: أفكار من المنظمات غير الحكومية الدولية وغيرها من الأطراف المعنية الرئيسية.

مركز عدالة المساعدة القانونية (2021). المساعدة الإنسانية والقدرة على مواجهة الأزمات والتنمية المستدامة من خلال أعين

محلية.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (مايو 2021). المساعدة الخارجية: الترابط بين الإغاثة والتنمية.

تقرير MOQSUN (يونيو 2020). تعزيز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية من أجل التغذية في اليمن.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (08/2019). تفعيل النتائج الجماعية. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أغسطس 2019). تفعيل النتائج الجماعية.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. خطة الاستجابة الإنسانية في العراق 2021.

الوثيقة القانونية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (2021). توصية لجنة المساعدة الإنمائية بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

البعثة المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة (2021). التنسيق والتخطيط والتمويل من أجل التنمية في ليبيا.

ورقة مناقشة صادرة عن منظمة أوكسفام (يونيو 2019). الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (2021). انتقال العمل الإنساني إلى التنمية والسلام – دراسة الترابط الثلاثي.

أكاديمية قطر الدولية للدراسات الأمنية (مارس 2017). الترابط بين سوريا – العمل الإنساني – الأمن.

الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (ديسمبر 2021). تحليل الأزمة الإنسانية 2021.

مجموعة البنك الدولي – ورقة مناقشة. (أبريل 2021). الحماية الاجتماعية والعمل – رؤى من اليمن. رقم 2104.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ منظمة الأغذية والزراعة/المجلس النرويجي للاجئين (غير محدد السنة). تمويل الترابط – الثغرات والفرص من منظور ميداني.

مأخوذ من iraq.un.org. (الأمم المتحدة بالعراق 2021 (غير محدد السنة
iraq.un.org: https://iraq.un.org/en/160722-consultant-durable-solutions-analysis-and-reporting-home-based

الأمم المتحدة بلبنان (غير محدد السنة). منشورات: تقديم المعونة إلى لبنان: تتبع المعونة الإنمائية المقدمة إلى لبنان. مأخوذ من الأمم المتحدةبلبنان:
https://lebanon.un.org/en/110415-aid-lebanon-tracking-development-aid-received-lebanon

الأمم المتحدة (غير محدد السنة). أسلوب جديد في العمل. مأخوذ من موقع الأمم المتحدة. اللجنة التوجيهية المشتركة للنهوض بالتعاون في مجاليّ العمل الإنساني والتنمية: https://www.un.org/jsc/content/new-way-working

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالعراق (2022). استعراض عام لتمويل العمل الإنساني في العراق 2021. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالأردن (2021). الشراكة الإنسانية الأردنية، تحليل تبادل القدرات 2021. عمّان.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالأردن (2022). هيكل التنسيق في الأردن. هيكل التنسيق في الأردن.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالأردن (2022). الترابط في الأردن، مدخل للمقتضيات الإجرائية الصادرة عن الفريق المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. عمّان.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (غير محدد السنة). الترابط في الأردن: مدخلات للفريق الرابع المعني بالنتائج التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باليمن (2020). تعزيز التعاون في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في اليمن. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باليمن.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باليمن (2022). وثيقة عمل عملية الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام لليمن 2022. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باليمن.

المنظمات التطوعية في مجال التعاون في حالات الطوارئ (فويس) – المنظمات غير الحكومية الأوروبية – دراسات حالة. (2019). وجهات نظر المنظمات غير الحكومية بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الاتحاد الأوروبي

A GLOBAL NGO NETWORK
FOR PRINCIPLED AND EFFECTIVE
HUMANITARIAN ACTION

Geneva Office

NGO Humanitarian Hub – La Voie-Creuse, 1202 Geneva

26-28 Avenue Giuseppe Motta 1202 – Geneva – Switzerland

Email: secretariat@icvanetwork.org

www.icvanetwork.org

@ICVAnetwork

Regional Hubs

Asia
Bangkok, Thailand

MENA
Amman, Jordan

Africa
Addis Ababa, Ethiopia
Nairobi, Kenya

Latin America
Guandoloir, Mexico